الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الثلاثاء 31 كانون الأول 2024
العدد 5392 السنة التاسعة عشرة
Mardi 31 Décembre 2024 no 5392 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

ثقافة

حصاد 2024
الساحة الأدبية لا تبارح منطقة الحذر

14

وقائع من حوارات مع قادة «سوريا الجديدة»
كيف ينظر الشرع إلى تفاصيل إدارة المرحلة الانتقالية؟

2

جعجع للتيار: رشّحوني للرئاسة!

4

جيش سوريا الجديد
الأولوية للأجانب!

8 - 10

تحتجب «الأخبار» غداً وبعد غد لمناسبة رأس السنة الميلادية

(أ ف ب)

قضية اليوم

وقائع من حوارات مع قادة «سوريا الجديدة»

كيف ينظر الشرع إلى تفاصيل إدارة المرحلة الانتقالية؟

إبراهيم الأمين

تفسير الأمور لا يعني أبداً تبريرها. لكنّ أهمية التفسير في حالة سوريا اليوم تكمن في كون فهم المشهد، يسمح لمن يهتم بأن يكون موقفه واضحاً وصلباً من التطورات الهائلة التي ستكون لها انعكاساتها الهائلة أكثر على ما يحيط بسوريا، خصوصاً في الدول الهشّة مثل لبنان والأردن، وحيث لا توجد مضادات حيوية ذاتية كافية تضمن عدم انتقال العدوى إليها.

ربما كان أمراً جيداً أن يتحدث حاكم سوريا الجديد أحمد الشرع بوضوح وصراحة تامَّيْن. فهو ليس محتاجاً إلى المداراة في أمور كثيرة. حتى مبدأ «التمكين» الذي يتمسّك به، لا يشكل عائقاً لقول ما يريده. وإذا كان البعض يعتقد بأنه يبالغ في قدرته على إدارة هذه المرحلة، فالأمر رهن بما تظهره الأيام. وليس صحيحاً الاعتقاد بأن الانقسامات غير العادية التي تعيشها سوريا، ستشكّل معبراً إلزامياً نحو الفوضى، خصوصاً أن الشرع وفريقه يتصرفان وفق قناعة بأن المرحلة الانتقالية ليست محدّدة الزمن، بل محدّدة الأهداف. وبالتالي، فإن البحث سيبقى قائماً على «القطعة»، بحيث تشهد صعوداً وهبوطاً في المواقف المؤيّدة أو المعارضة له داخل سوريا وخارجها.

اللافت حتى الآن أنّ الرجل كثير التحدّث. وهو لا يتمسّك بالصمت كما يفعل أقرانه من قادة الجماعات السلفية الجهادية، ويتعمّد الحديث، وبكثر من استقبال عشرات الشخصيات والوفود، سواء ما ظهر منها في وسائل الإعلام أو بقي بعيداً عن الأضواء. لكنّ الرجل وفريقه عقدا سلسلة طويلة من اللقاءات مع شخصيات سورية وعربية وأجنبية، وناقشوا بتوسّع الملفات العالقة، حتى بات من الصعب الإحاطة بكل المشهد، بسبب تعذّر الوصول إلى جميع من التقاهم الشرع شخصياً، أو عقدوا الاجتماعات مع أبرز مساعديه، من فريق الحكومة أو من فريقه السياسي والأمني والعسكري.

ومع ذلك، كان ممكناً جمع معطيات يمكن الاعتداد بها، تشكّل خلاصة اجتماعات عقدها الشرع مع زوار سوريا خلال الأسبوعين الماضيين. وبعض هؤلاء أمضوا ساعات طويلة معه في بحث حول المشكلات القائمة. وبحسب ما تجمّع، يمكن تسجيل الآتي:

أولاً: يقول الشرع إنه ليس في وارد مراعاة الأطراف الداخلية والخارجية في «المئة يوم الأولى»، وكان صريحاً للغاية مع كل رفاقه الذين ينضوون تحت راية تحرير الشام أو الفصائل الأخرى بأنه لن يكلّف أشخاصاً ليسوا محل ثقته الشخصية في إدارة هذه المرحلة. وهو طلب من «الشركاء» و«الأصدقاء» أن يتحملوا معه هذه المرحلة، وأن يستعدوا للبحث في شكل حكومة جديدة، بعد بتشكيلها في الربيع المقبل، وبتصوّر أنها ستتولى إدارة مرحلة قد تستمر لعامين على الأقل.

ثانياً: قال الشرع إن أولوية الاستقرار الأمني الداخلي تفرض عدم التهاون أو التأخير في عملية دمج الفصائل العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع. وحدّد بصورة مسبقة هوية الفريق المعني بهذه العملية. واختار من يعرف أن الآخرين يقرّون له بكفاءاته وقدرته على تحقيق شرطي الانضباط والالتزام بالتعليمات.

ثالثاً: قال الشرع إنه يعرف طبيعة سوريا، وإن هناك حاجة ملحّة إلى قيام جهاز أمني قوي. وعندما كلّف أنس خطاب بهذه المهمة، فقد اختار الرجل الذي تولّى إدارة العمل الأمني إلى جانبه، منذ انشقاقه عن تنظيم «القاعدة». وهو من لعب دوراً محورياً في تفكيك خلايا تنظيم «داعش»، وفرط «حركة نور الدين الزنكي»، إضافة إلى احتواء مجموعات صغيرة كان يمكن لها لو تحالفت في ما بينها أن تشكّل صداعاً لـ«هيئة تحرير الشام». كما بنى خطاب شبكة من العلاقات الأمنية ليس مع الفصائل والجماعات المحلية فقط، بل مع أجهزة أمنية إقليمية وعالمية كان لها نشاطها في المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة، إضافة إلى ما كشفته الأحداث الأخيرة، عن أن الرجل كانت لديه اختراقات جدية داخل المؤسستين العسكرية والأمنية للنظام السابق، ما سهّل نجاح العملية العسكرية الأخيرة.

رابعاً: أوضح الشرع أن وزارة الخارجية والعلاقات السياسية مع الخارج ليست مهمة علاقات عامة. وكثيرون ربما لا يعرفون أهمية أسعد الشيباني، أو زيد العطار كما يعرفه كثيرون. فهو صاحب تجربة كبيرة قياساً إلى الآخرين من فصائل المعارضة السورية. وقد كان شريكاً في تنظيم العلاقات السياسية مع الفصائل، ولديه شبكة كبيرة من العلاقات الخفية مع جهات إقليمية ودولية، وبرع في الاستفادة من عمل منظّمات دولية كانت تنشط في مناطق المعارضة، وبنى من خلالها شبكة علاقات، علماً أن الشيباني يبدو مهتماً هذه الأيام بمواجهة ما يعتبره «تحدياً إدارياً»، كون عمل الدبلوماسية التقليدي ليس بالأمر السهل، خصوصاً في دول لديها عراقة في العمل الدبلوماسي ومنها سوريا.

خامساً: أبلغ الشرع من يهمّه الأمر بأنه لم يعد يجد من داع لآلية العمل التي تقوم بها الأمم المتحدة في سوريا. فهو لا يخفي قلة إعجابه بالمبعوث الأممي غير بيدرسون، وهو شخص يبغضه حتى رجال النظام السابق وآخرون من الذين تعرّفوا إليه، كما كانت عليه الحال عندما عمل في لبنان. لكنّ الشرع وافق على تجاوز الجانب الشكلي عندما التقى بيدرسون في دمشق، بينما كان الأخير يتجنّب الاجتماع به في إدلب بحجة أنه إرهابي. إلا أن الشرع قال للأميركيين والأوروبيين ولدول عربية إن الحكم الجديد لم يعد معنياً بالقرار 2254 ومندرجاته، وإن السنوات السابقة أظهرت عدم فعالية الأمم المتحدة، وبالتالي فهو يعتبر أن القرار انتهى مع سقوط النظام. لكن، تبيّن أن هدف الشرع من هذا الموقف هو إبلاغ الموفدين الأجانب بأنه لا يريد إشراكاً من قبل الأمم المتحدة على أي حوار سوري داخلي، لا بل ذهب إلى حد الطلب صراحة من الجانب التركي عدم التدخل في إدارة مؤتمر الحوار الوطني، وأنه يريده إطاراً سورياً – سورياً خالصاً، لأنه يعتقد بأن الحضور الخارجي سيُستغل من قبل الأطراف الداخلية، للتصرف وفق حسابات من نوع مختلف. وهو في هذه النقطة كان لافتاً لناحية قوله إنه يكره تجربة لبنان، ولن يسمح على الإطلاق بمحاولة استنساخ التجربة العراقية بحجة حماية حقوق الأقليات والأطراف الأخرى. وصارح بعض محدّثيه بأنه ليس مستعجلاً لأن يكون الحوار الوطني مناسبة لتحوّل سريع في بناء الدولة الجديدة كما يريده أو كما يفكر فيه، كما هو موقفه من الانتخابات العامة التي يرفض حصولها قريباً، لأن التصويت اليوم سيتم على أسس طائفية وجهوية وإثنية.

(أ ف ب)

سادساً: لا يخفي الشرع رفضه للنموذج الاقتصادي الذي كان قائماً طوال فترة حكم البعث. وقد طلب من فريقه إبلاغ العاملين في الحكومة السابقة بأنه يدعم الاقتصاد التنافسي، لكنّ مسؤولاً رفيعاً في إدارته قال لموفد أجنبي إنهم لا يريدون أن تقع سورياً فريسة الديون كما يحصل مع دول عربية وأجنبية، وإن الأولوية الآن للحصول على دعم، لا قروض، لإعادة إعمار البنى التحتية للدولة. وأبلغ الشرع من تركيا وقطر وآخرين بأن إدارته ستلقى دعماً سخياً في إعمار قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والطرق. وعبّر، في الموازاة، عن الاستعداد لفتح باب الاستثمارات الخارجية، ومحاولة حصرها في القطاعات الإنتاجية. وهو كثير التركيز على القطاع الزراعي، إذ يبدو أنه يريد تكرار تجربة البعث لجهة العمل على بناء قاعدة اجتماعية للحكم الجديد تستند إلى أبناء الريف. وفي هذا السياق، كانت لافتة إشارة البعض لموضوع إلغاء مفاعيل قوانين التأميم، لكن لا يبدو أن الشرع وفريقه في وارد مجاراة مراكز قوة مالية تسعى إلى الإمساك بالأراضي كما كان عليه الوضع قبل تسلم البعث السلطة، بل يطرح مشاريع تعاون مع القطاع الخاص لتحويل سوريا إلى مركز إنتاج متقدم في القطاع الزراعي. ويرغم إدراكه أهمية تفعيل القطاع الصناعي، إلا أن بعض العاملين معه يعتقدون بأن سوريا ستكون مقبلة على تحديات كبيرة نتيجة المتغيرات الكبيرة التي طرأت على شكل الصناعة في المنطقة والعالم، وأنه يجب وضع خطة تمنع تحوّل سوريا إلى سوق للاستهلاك لما هو آت من الخارج.

سابعاً: قرّر الشرع وفريقه مواصلة العمل بالقوانين السابقة في مجال السياسات المالية والنقدية، لكن وجهة التغيير تبدو قريبة، علماً أن التغيير الذي وصل أمس إلى موقع حاكم المصرف المركزي قد لا يعبّر عن وجهة مختلفة جذرياً عما هو قائم. لكنّ الواضح أنه يوجد إلى جانب الشرع من يدعوه إلى إيجاد آلية التي تسمح بدخول المصارف العالمية سريعاً إلى سوريا، وأن يكون هناك نوع من الدمج بين المصارف التجارية العادية والمصارف الإسلامية على ما هو قائم في دول الخليج. والشرع لا يمانع في اتخاذ خطوات عاجلة إذا كان من شأنها إتاحة المجال أمام عودة أموال كبيرة هُرّبت من سوريا إلى الخارج، وإن لا يحبّذ الخطوات الكبيرة التي تحتاج إلى وقت طويل.

> ينتظر الحكم الجديد دعماً سخياً لإعمار البنى التحتية، ومستعدّ لفتح باب الاستثمارات في قطاعي الزراعة والصناعة، وتحديات كبيرة في القطاع المصرفي وجذب الأموال

> الشراكة مفتوحة بعد الربيع، والهيكلية العسكرية لا تهاون فيها، والحكم الجديد لا يريد وصاية أممية على إدارة الحوار الوطني، ويخاف تجربتيْ لبنان والعراق

بسبب النظام المصرفي القائم، أو بسبب سياسات النظام السابق. لكنّ المشكلة بالنسبة إليه، تتركز أولاً، على تفاهم مع الأميركيين لإلغاء أي نوع من العقوبات التي تحول دون نشاط أكبر للقطاع المصرفي في سوريا. ويبدو أن الشرع مستعد في هذا المجال لفتح الباب أمام خبرات قد لا تكون على ذوقه الأيديولوجي مرة جديدة، علينا في لبنان والبلدان المحيطة بسوريا، أن نفهم أولويات السوريين الجديدة، بعيداً عن رغباتنا أو تصوراتنا، والأهم هو أننا سنكون ملزمين بالتعايش مع واقع جديد، له مخاطره، لكن فيه الفرص الكثيرة لتحقيق ما هو أفضل.

الأعداء والحلفاء وأصدقاء الضرورة

بعد ثلاثة أسابيع على تولّي الحكم الجديد للسلطة في سوريا، صدر الكثير من التصريحات التي لا تبدو مغايرة لمضمون محادثات مغلقة بما يتيح رسماً أوّلياً لعناصر لائحة أعداء السلطة وخصومها المحليين والخارجيين، إضافة إلى لائحة الحلفاء والأصدقاء، لكن يبدو واضحاً أيضاً أن هناك من يمكن وصفهم بـ«حلفاء أو أصدقاء الضرورة». كما يمكن تلمّس مساحة الغموض في بعض العناوين الحساسة، والتي تدفع إلى إضافة خانة جديدة تحت اسم «الحياد».

داخلياً، ينظر الشرع وفريقه إلى «العقل الجمعي» للعلويّين والشيعة في سوريا كأبرز الخصوم المحليين. ولدى الحكم الجديد ملفات يريد أن يغلقها قبل الانتقال إلى مستوى جديد من العلاقة. ويجري الحديث عن لائحة تضم 250 اسماً، غالبيتهم الساحقة من العلويين، يعتبرهم فريق الشرع من المجرمين و«الأصدقاء» أن يتحملوا معه هذه المرحلة، وأن يستعدوا للبحث في شكل حكومة جديدة، بعد بتشكيلها في الربيع المقبل، وبتصوّر أنها ستتولى إدارة مرحلة قد تستمر لعامين على الأقل.

ثانياً: قال الشرع إن أولوية الاستقرار الأمني الداخلي تفرض عدم التهاون أو التأخير في عملية دمج الفصائل العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع. وحدّد بصورة مسبقة هوية الفريق المعني بهذه العملية. واختار من الحكم الجديد بصورة كاملة، وأن «تثبت ولاءها للدولة الجديدة، وأن تقطع نهائياً أي صلات مع رجالات الحقبة الماضية».

ومع مبادرة «هيئة تحرير الشام» إلى محاولة تحديد شيعة دمشق وهويتهم، واتخاذ إجراءات خاصة بالمراقد الدينية، إلا أنه لا وجود لمبادرة لدى الحكم الجديد لمعالجة مشكلة نحو 20 ألف عائلة شيعية هربت من سوريا إلى العراق ولبنان بعد سقوط النظام، علماً أن الباب بقي مفتوحاً أمام وساطات أهلية أو خارجية من أجل المعالجة. وفيما لا يرى كثيرون أن الملف يمثّل أولوية للحكم الجديد، إلا أن مَرْبَين من الشرع يحذرون من إهمال الملف، خشية دفع هذه المجموعة الكبيرة التي يصل عددها إلى نحو 250 ألفاً، مضافاً إليهم عدد كبير من الاسماعيليين، إلى مربع يمكن إدارته من قبل أطراف معادية للحكم الجديد، ويشير هؤلاء بالأسم إلى إيران وحزب الله.

وللشرع مشكلة مشابهة في أماكن أخرى، وهو يهتمّ بأن يعرض على الدروز والأكراد «الحياد الإيجابي»، شرط أن يندمجوا في السلطة الجديدة، وأن يسلّموا السلاح والفاعل، والإشارة إلى أنه مقاتل أوزبكي سينال عقابه، لكنه كان مهتماً بالقول إن المقاتلين السوريين لا يفعلون ذلك. ثم طلب من مسلّحيه في دمشق الابتعاد عن نقطة تجمّع فيها عشرات الشبان من أبناء دمشق في مسيرة احتجاج، قبل أن يرسل رجاله للاجتماع برجال الدين من أجل الوقوف على مطالبهم. وبحسب شخصية غير سورية على تواصل مع الشرع، فإن أبرز تحدٍّ أمامه من الأغلبية الإسلامية في سوريا.

في المقابل، يجتهد الشرع لطمأنة المسيحيين. وهو يركز على هذه النقطة بطريقة خاصة. وسبق أن بنى علاقات موضعية مع رجال دين مسيحيين في منطقة إدلب، كان لهم دور في بناء قنوات اتصال مع رجال الكنيسة ووجهاء المسيحيين في حلب. وعندما دخلت قواته إلى حلب مع بدء العملية العسكرية الأخيرة في 27 تشرين الثاني الماضي، كان يسيراً عليه القيام بخطوات منعت أيّ عمل انتقامي أو أيّ اعتداء على الكنائس والمدارس ومنازل المسيحيين. وقد تبيّن بعد مرور أسبوع، أنه نجح بالتعاون مع رجالات الكنيسة، في إقناع عائلات كثيرة بالعودة إلى منازلها، وإقناع آخرين بعدم الخروج من سوريا.

وفي دمشق، يهتم الشرع شخصياً بعدم خروج حالات احتجاج من جانب المسيحيين، وعندما وقعت حادثة إحراق شجرة الميلاد في منطقة حماة، بادر الى كشف هوية الفاعل، وأشار الى أنه مقاتل أوزبكي سينال عقابه، لكنه كان مهتماً بالقول إن المقاتلين السوريين لا يفعلون ذلك. ثم طلب من مسلّحيه في دمشق الابتعاد عن نقطة تجمّع فيها عشرات الشبان من العراقية، وبالتالي فهو يعتبر أن القرار انتهى مع سقوط النظام. لكن، بينما كان الأخير يتجنّب الاجتماع به في إدلب بحجة أنه إرهابي، إلا أن الشرع قال للأميركيين والأوروبيين ودول عربية إن الحكم الجديد لم يعد معنياً بالقرار 2254 ومندرجاته، وإن السنوات السابقة أظهرت عدم فعالية

ولذلك، فإن الشرع، وإن كان لا يجد الوقت الآن مناسباً لضرب هذه المجموعات، إن حاسمة في قوله إن سلطته لن تسمح للأكراد أو للدروز بالعمل من أجل إقامة حكم ذاتي بحجة الخوف من الأغلبية الإسلامية في سوريا.

أما الأجراس التي تطرق لطمأنة المسيحيين، فهي تأكيد على هذه النقطة بالذات، علماً أن الشيباني بالقوى الناشطة بين السنّة، ويعمل على فرزها بين حليف وخصم وعدو. وهو كان جازماً أمام الأجانب والعرب بأنّ كل من له صلة بتنظيم «داعش» هو عدوّ، وسيقاتله في كل مكان من سوريا. وفي الوقت نفسه، ألزم فصائل الجنوب السوري بتسليم السلاح الثقيل، وحذّرها من الاقتراب من العاصمة، وفتح حواراً لن يقفل سريعاً مع كل الفصائل الأخرى، بمن فيها أطراف الجيش الوطني أو الضباط المنشقّون والذين كانوا في مرحلة معيّنة يشكّلون الجيش الحر، لكنه يطالب هؤلاء بأن يكونوا واقعيين لناحية أنهم ليسوا القوة الرئيسية في المعركة. وهو مستعد للتفاهم معهم إن انخرطوا معه في مشروع الهيكل العسكري الجديد. وبرغم أنه يعرف أن أصواتاً ستخرج من بين هؤلاء تتّهمه بالفردية والاستئثار، لا يبدو أن الشرع كثير الاهتمام بمراضاة الجميع، وإن كان يعتقد بأن توحيد الفصائل الإسلامية شرط أساسي لبناء المرحلة الجديدة.

خارجياً، قد تبدو الصورة أكثر سهولة. فالشرع وفريقه وحتى الشركاء معه، ينظرون الى إيران باعتبارها العدوّ الأول لهم، فهي كانت كذلك قبل سقوط النظام، ومستمرة في موقعها الآن، وهم يعتقدون أن إيران (ومعها حزب الله) هي الجهة الوحيدة القادرة على إثارة قلاقل داخل سوريا، وأن لديها الإمكانات التي تتيح لها تحريك سوريين بأعداد كبيرة، وتوفير الدعم لهم من أجل زعزعة الحكم الجديد. ولذلك، فإن الوجهة العملانية في أداء الشرع وفريقه تتخذ من إيران طرفاً معادياً، مع استعداد لوضعها في خانة الخصوم، إن لم تبادر طهران الى التحريض ضد الحكم الجديد، علماً أن الجميع في انتظار ما ستؤول إليه الاتصالات التي تتولاها تركيا وقطر بين إيران والحكم الجديد في سوريا. وسط اعتقاد قوي بأن الشرع ليس مستعجلاً لحسم هذا الملف.

في المقابل، يسعى الشرع الى تثبيت تحالفه مع تركيا وقطر، فيما يعمل على تحييد من يرى فيهم «خصوماً مؤثرين، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة»، لكنه يهتم بشكل واضح ببناء حلقة «أصدقاء الضرورة»، قاصداً السعودية ومصر والعراق.

ورغم اهتمام الشرع بعلاقات جيدة مع الأوروبيين، إلا أنه يركّز على العلاقة مع الأميركيين، ويبعث يومياً بالرسائل التي يعتقد أنها تهمّ واشنطن، بما في ذلك الإدارة الجديدة. ويرى أن دمشق يجب أن تخرج من دائرة أعداء أميركا بعدما سقط النظام الذي كان حليفاً لروسيا وإيران، وأن دمشق لا تريد الدخول في معركة مع إسرائيل، وتتصرّف مع الملف الفلسطيني بدرجة أدنى من الجهة الوحيدة القادرة على إثارة قلاقل داخل سوريا، وأن لديها الإمكانات التي تتيح لها تحريك سوريين بأعداد كبيرة، وتوفير الدعم لهم من أجل زعزعة الحكم الجديد. ولذلك، فإن الوجهة العملانية في أداء الشرع وفريقه تتخذ من إيران طرفاً معادياً، مع استعداد لوضعها في خانة الخصوم، إن لم تبادر طهران الى التحريض ضد الحكم الجديد، علماً أن الجميع في انتظار ما ستؤول إليه الاتصالات التي تتولاها تركيا وقطر بين إيران والحكم الجديد في سوريا. وسط اعتقاد قوي بأن الشرع ليس مستعجلاً لحسم هذا الملف.

في المقابل، يسعى الشرع الى تثبيت تحالفه مع تركيا وقطر، فيما يعمل على تحييد من يرى فيهم «خصوماً مؤثرين، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة»، لكنه يهتم بشكل واضح ببناء حلقة «أصدقاء الضرورة»، قاصداً السعودية ومصر والعراق.

ورغم اهتمام الشرع بعلاقات جيدة مع الأوروبيين، إلا أنه يركّز على العلاقة مع الأميركيين، ويبعث يومياً بالرسائل التي يعتقد أنها تهمّ واشنطن، بما في ذلك الإدارة الجديدة. ويرى أن دمشق يجب

إسرائيل... السؤال الذي لا يحبّه الشرع

إذا كان أحمد الشرع يتجنّب أن يبادر من تلقاء نفسه إلى الحديث عن إسرائيل وفلسطين والمقاومة، فإن الأخيرة في كل مقابلاته أن أحداً من الصحافيين لم يوجّه إليه سؤالاً مباشراً عن موقفه من العدوان الإسرائيلي الواسع على سوريا، أو عن رأيه في ما يحصل في غزة، أو ما حصل في لبنان، أو عن موقع سوريا من الصراع العربي - الإسرائيلي. وإذا حصل وتطرّق أحد إلى الأمر، فلا يكون الكلام إلا عاماً وعابراً.

في مقابلته مع قناة «العربية» أخيراً، تحدّث الشرع عن أن ما قام به جنّب المنطقة حرباً واسعة. وقال إن إسرائيل كانت تستعد لحرب كبيرة ضد سوريا، وكانت إيران ستبادر إلى إدارة مواجهة شاملة مع إسرائيل يكون العراق شريكاً فيها. وقال أيضاً إن تركيا كانت ستقف إلى جانب إيران في هذه المعركة، وكانت الحرب ستؤدي إلى تدخل أميركي، وإن القواعد الأميركية في الخليج العربي كانت ستكون هدفاً لإيران. ليخلص إلى أن ما أنجزه جنّب المنطقة توترات لخمسين سنة، علماً أن جوهر ما قاله الشرع هو أن ما قامت به الفصائل المسلحة، هو إسقاط الأسد، وإبعاد إيران عن سوريا، ما أدّى عملياً إلى تعطيل هذا المشروع.

يفترض أن الشرع كان على علم بأن إسرائيل سبق أن هدّدت الرئيس السابق بشار الأسد بصورة مباشرة. تواصل الإسرائيليون مباشرة مع قادة الأسد العسكريين، وأرسلوا إليهم بواسطة الأردن أو الإمارات العربية المتحدة، بأنه في حال انخرطت سوريا في الحرب الدائرة مع حزب الله وحماس، فإن إسرائيل ستوجّه ضربات مدمّرة ليس إلى الجيش السوري فقط، بل إلى مراكز الدولة وستقطع الأسد نفسه.

وخلال 14 شهراً، عندما كان النقاش مفتوحاً حول دور سوريا في جبهات الإسناد، كان الشهيد السيد حسن نصرالله الوحيد الذي صارح الجميع بأن سوريا محيّدة عن هذه الجبهة مباشرة من دون أن يخوض في التفاصيل.

لكنّ ما حصل فعلياً هو أنه بعد ساعات على سقوط نظام الأسد، ونجاح المعارضة بإبعاد إيران وحزب الله، بادرت إسرائيل إلى أوسع حملة عسكرية لتدمير مقدرات الجيش السوري وقصف مراكز البنية التحتية للجيش السوري وقطاعاته كافة، ولم تلقَ أي نوع من المقاومة، علماً أن إسرائيل كانت تراقب بدهشة انهيار الفرقتين 5 و7 في الجنوب السوري، وإخلاء المواقع وتسريح الضباط والجنود. ما يعني أن إسرائيل لم تعتبر أن ما حصل في سوريا يسمح لها بأن تكون في موقع من يراقب الأوضاع. وهي الخطوة التي يفترض أن يدرك الشرع وفريقه أهميتها، لجهة أن إسرائيل لا تنظر إلى من يحكم سوريا، بل تنظر إلى سوريا كبلد يشكّل خطراً استراتيجياً عليها.

ومع ذلك، فإن الشرع حرص في تصريحات علنية على القول إن قيادته ليست في وارد قتال إسرائيل، وهو قلّد السلطات الرسمية والأحزاب المحايدة في عالمنا العربي، بأن طالب المجتمع الدولي بمنع إسرائيل من توسيع احتلالها. لكن لم يشر مطلقاً إلى حق الشعب السوري في مقاومة هذا الاحتلال، بل بادر إلى نزع سلاح الفصائل الفلسطينية في سوريا، وإقفال معسكرات التدريب الخاصة بها، وقام بخطوات لقطع الطريق من الجهة السورية للحدود على معسكرات الجبهة الشعبية - القيادة العامة الموجودة على الحدود مع لبنان، قبل أن يقوم الجيش اللبناني بعملية من الجانب اللبناني ويقفل هذه المواقع. ومع ذلك، فقد بادر العدو إلى شن غارات وإعلان أنه هو من يقرر إن كان الملف قد أقفل أو لا.

لا حاجة إلى تكرار القول إن غالبية الشعب السوري ربما لا تفكر الآن بأن تحرير الأراضي السورية المحتلة يمثّل أولوية تتقدّم على ملفات الحياة اليومية والاستقرار والعودة إلى المنازل والإعمار. لكن قد يكون صعباً على الشرع وقيادة سوريا الجديدة مواصلة الهروب من الإجابة عن السؤال حول الموقف من العدو، ليس فقط لأنه عدو يحتل أرضاً سورية، بل لكونه يشكّل خطراً على كل شعوب المنطقة. وسيكون السؤال أكثر إلحاحاً متى خرج سوريون، يحملون السلاح لمقاومة قوات الاحتلال، سواء في المنطقة التي توغّل فيها بعد الثامن من كانون الأول الجاري، أو حتى في الجولان نفسه... المهم أن المسألة الإسرائيلية ليست ترفاً يمكن تأجيل البحث به مهما كانت الصعوبات. وسيجد أحمد الشرع نفسه، في أي وقت، أمام السؤال المباشر، الذي يحتاج إلى جواب مباشر، وعندها يمكن تقدير نظرة الحكم الجديد إلى موقع سوريا في المنطقة.

المشهد السياسي

يغازل الثنائي ويرفض أن يرشّح الدروز الرئيس الماروني

جعجع يطلب من التيار: رشّحوني للرئاسة!

نتائج العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، وسقوط نظام الرئيس بشار الأسد على يد «الرفيق أبو محمد الجولاني»، كما سمّاه مسؤول جهاز الإعلام والتواصل في القوات اللبنانية شارل جبور، يبدو أن كلّ ذلك رفع آمال سمير جعجع، صاحب شعار «فليحكم الإخوان»، بالوصول إلى قصر بعبدا. وعليه يسابق قائد القوات الزمن لاغتنام «الفرصة الذهبية» بالوصول إلى رئاسة الجمهورية، وتقديم نفسه للرعاة الدوليين والإقليميين كـ«رجل المرحلة»، محاولاً بشتى الوسائل قطع الطريق على المرشح الذي يُعدّ الأوفر حظاً حتى الآن قائد الجيش العماد جوزف عون.

وبالتزامن مع بدء جعجع مساعيه من الرياض عبر إرسال النائب بيار أبو عاصي لجسّ نبض السعوديين حول ترشيحه، يسعى محلياً إلى جعل ترشيحه أمراً واقعاً مسيحياً يصعب على الرعاة الدوليين تجاوزه. وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن جعجع بعث بأكثر من رسالة إلى التيار الوطني الحر، وعبر خطوط وقنوات عدة، يقترح فيها على التيار مصارحة مطلقة أن قائد «القوات» بعث برسائل إلى الرئيس نبيه بري طلب فيها التحاور حول المرحلة المقبلة. وقال أمام قيادات من القوات إنه مهتم بالتفاهم مع الثنائي أمل وحزب الله، وإنه لا يريد الدخول في معركة مع أحد. وقالت المصادر إن جعجع يعتبر جعجع ينسجم مع شعار العونيين بأن الرئيس المنتخب يجب أن يحظى بشرعية تمثيلية مسيحية، والأهم أنه يخلط كل الأوراق ويقطع الطريق على قائد الجيش، إذ يظهر أن المسيحيين موحّدون خلف مرشح واحد، كما أنه «مناسبة ليستعيد المسيحيون دورهم وتكون لهم الكلمة الأولى في اختيار الرئيس».

وفي المعلومات أن التيار، «انسجاماً مع مواقفه من تمثيل المسيحيين» أبدى استعداداً لـ«التفكير في الأمر»، انطلاقاً من أنه «ليس من حق أحد أن يمنع أحداً من الترشح خصوصاً إذا كانت له شرعية تمثيلية، كما أنه ليس من حق أحد أن يمنعنا من الترشح». غير أن المشكلة تكمن في أن التيار «يريد رئيس حل يجمع ولا يفرّق، لا رئيساً يفتح مشكلاً، ويريد مرشحاً يصل إلى الرئاسة لا مرشحاً لمجرد الترشح»، وعليه «إذا كان جعجع يستوفي مثل هذه المعايير فلا مشكلة في دعم ترشيحه»، وإلا «تعالوا نتفق على أن جعجع بعث بأكثر من رسالة إلى التيار الوطني الحر، وعبر خطوط وقنوات عدة، يقترح فيها على التيار مصارحة مطلقة أن قائد «القوات» بعث برسائل إلى الرئيس نبيه بري طلب فيها التحاور حول المرحلة المقبلة. وقال أمام قيادات من القوات إنه مهتم بالتفاهم مع الثنائي أمل وحزب الله، وإنه لا يريد الدخول في معركة مع أحد. وقالت المصادر إن جعجع يعتبر نفسه «الأقدر على طمأنة الشيعة في لبنان بعد التطورات التي حصلت في لبنان والمنطقة».

ونقلت المصادر عن جعجع قوله إنه أبلغ قيادات القوات بأن الموقف من ترشيح قائد الجيش ليس محسوماً بصورة كاملة، وأنه إذا لم يكن هناك فيتو من القوات على ترشيحه، إلا أن ذلك لا يعني أن هناك موافقة مسبقة. وبحسب المصادر فإن جعجع اعتبر أن مشكلة قائد الجيش لا تنحصر في معارضة الثنائي أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر، بل في أنه قبل أن يكون ترشيحه صادراً عن النائب السابق وليد جنبلاط. وبحسب المصادر فإن جعجع يعتبر أنه «لا يمكن بعد كل ما حصل، أن تختار المختارة المرشح لرئاسة الجمهورية، وأنه حاول الوصول إلى حوار مثمر مع جنبلاط لكن لم يظهر أنه مستعد جدياً، وقد عقد اجتماعين مع النائب مروان حمادة من دون الوصول إلى تفاهمات حقيقية».

وفي ظل تعدّد الأسماء المرشّحة، وعودة بعضها إلى الصدارة مثل قائد الجيش والوزير السابق جهاد أزعور، علمت «الأخبار» أن التحرك الذي بداه جعجع لتهيئة الأرضية لنفسه خلق إرباكاً لدى البعض، خاصة المملكة العربية السعودية. فجعجع الذي يتهرّب من ترشيح قائد الجيش، صار واضحاً طموحه الرئاسي في وقت يعتبر أن المنطقة دخلت العصر الإسرائيلي وأنه قادر على التقاط فرصة عودة الرئيس دونالد ترامب، وأن ذلك سيساعده حتماً في فرض ما يريد على الآخرين وهي فرصته الأخيرة ليدخل بعبدا رئيساً. وفي هذا الإطار، قالت مصادر بارزة إن «طرح جعجع لنفسه يخلق إرباكاً لدى السعوديين، الذين يفضّلون قائد الجيش أو أزعور». وهم يعلمون أن «قدرة تأمين أصوات لعون أسهل بكثير من قدرة تامينها لجعجع». فقد أثبتت السنوات الماضية، تحديداً بعد خروج رئيس تيار «المستقبل» سعد الحريري من الساحة السياسية، أن جعجع عاجز عن تحقيق خرق سني، وباستثناء نائبين أو ثلاثة، فإن كلّ النواب السنّة من دون استثناء لن يسيروا به وهم يفضّلون انتخاب قائد الجيش، وبالتالي فإن الرياض ليس بإمكانها أن تفرض على غالبية السنّة خيار جعجع. أما جنبلاط، فقد قال كلمته وأحرج السعوديين قبل غيرهم، إذ أدرك ما يخطط له جعجع، فرمى بورقة عون في وجه الجميع. ظنّ كثيرون أن الرجل التحق بركب القرار الخارجي لدعم قائد الجيش، لكن ما لا يعرفه كثر آخرون أن جزءاً من هذا الموقف يرتبط بمخطط معراب. ويعتبر جنبلاط أن تأمين غالبية توافقية حول قائد الجيش الذي تزكّيه الدول الخارجية هو السبيل الوحيد لتطيير جعجع من السباق الرئاسي، لذا عمل على إقناع رئيس مجلس النواب نبيه بري بذلك. وتقول مصادر مطّلعة إن «جعجع قد يتعمّد تطيير أي جلسة إذا ما لمس وجود توافق حول عون، وإذا ما قرّر الثنائي الشيعي السير به»، وهم «حتماً يفضّلونه على قائد القوات، والعلاقة معه ليست متوترة إلى حد كبير كما يحاول البعض تصويرها، خصوصاً أولئك الذين يريدون وضع الجيش في وجه المقاومة».

(أ ف ب)

وفي السياق، لم تسر هدنة الأعياد على الاتصالات السياسية، المتصلة بجلسة انتخاب الرئيس في التاسع من الشهر المقبل، ولا على الحركة الخارجية المتمثّلة بأميركا وفرنسا والسعودية التي بدأت أمس مع قدوم وزيري الجيش والخارجية الفرنسيَّيْن سيباستيان لوكورنو وجان نويل بارو إلى لبنان، وستستكمل بوصول وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى بيروت السبت المقبل، وصولاً إلى زيارة الموفد الأميركي عاموس هوكشتين المرتقبة مطلع العام المقبل.

(الأخبار)

مقالة

هل يجوز انتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية؟

جهاد اسماعيل *

عهد اركان المؤسسات الدستورية في لبنان التطبيع مع التمديد والشغور جرّاء التعامل مع القاعدة الحقوقية انطلاقًا من المصلحة السياسية المعتبرة، إلى أن تصدّرت، اليوم، اشكالية سدّ الشغور في موقع رئاسة الجمهورية، ولو من خلال انتخاب قائد للجيش خلافًا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة 49 من الدستور، تارةً بدعوى امكانية تعديل الدستور، وأخرى بحجّة اعادة سيناريو الانتخابات الرئاسية عام 2008 من دون تعديل دستوري سندًا لدراسة أعدّها بهيج طبارة حينذاك. فما هو الموقف الدستوري من هذه الاشكاليات؟

اولا: تنصّ الفقرة الثانية من المادة 49 من الدستور «لا يجوز انتخاب احد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزًا على الشروط الّتي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح»، مما يعني أنه يجب العودة إلى قانون الانتخاب، ومن بينه الشروط غير المانعة لأهلية الترشيح، لمعرفة الأحكام العامة، حيث نجدها في المادة 8 من القانون الجديد بنصّها في ع:«دم جواز انتخاب رجال الجندية سواء كانوا في الجيش او من قوى الأمن الداخلي ما لم يتقدموا باستقالاتهم قبل تاريخ الانتخاب بستة أشهر»، وهو نصّ يمنع، في اطلاقيته، كلّ عسكري من الترشّح لرئاسة الجمهورية.

ثانيا: تنصّ الفقرة الثالثة من المادة 49 من الدستور على أنه «لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الاولى، وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة... مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم ». وهذا المنع جاء لحظر استغلال الموقع الوظيفي لغايات انتخابية، وهو، في أيّ حال، ينطبق على موقع قيادة الجيش، أيّ يمكن أن يسري على الموظفين المدنيين والعسكريين في آن معاً، بدليل أن النصّ عندما حرّم انتخاب موظفي الفئة الأولى عاد وقال في السياق نفسه بتحريم انتخاب ما يعادل موظفي الفئة الأولى في الادارات العامة والمؤسسات العامة، اعتقاداً منه أن التحريم يطال كلّ المواقع الوظيفية الّتي يمكن ان تُسخّر لغايات فئوية.

ثالثاً: إن عقد المجلس النيابي عزمه على انتخاب قائد الجيش رئيسا للجمهورية يعني أنه غير قادر، دستوريًا، على إجراء هذه المهمة من دون معالجة العائق الوارد في المادة 49 من الدستور، مما يعني أن اعادة سيناريو الانتخابات الرئاسية عام 2008 لا يمكن تصوّره من الناحية الدستورية، للأسباب الآتية:

- لا يمكن سقوط المهل الواردة في المادة 49، ذلك أن سقوطها يفترض أن النظام الداخلي للمجلس النيابي، عطفًا على الدستور، كان قد أشار الى آلية الترشّح للانتخابات الرئاسية، الا ان الدستور قد أزال، مسبقًا، أيّة آلية تعيق انتظام الانتخاب فور وقوع الشغور، وبالتالي يصبح تطبيق القيود الدستورية واجب التحقق، من دون أيّ تحفظ كما هو الحال في الانتخابات النيابية الفرعية الّتي تُسقط في ظلها بعض الشروط المفروضة في الانتخابات العامة كفرضية من المشرّع على حصول الشغور بصورة طارئة على الولاية العامة..

- تنصّ المادة 74 من الدستور على أنه «إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون». ويُستشفّ من هذا النص بأنه حدّد الطبيعة الحكمية والفورية للمجلس عند خلوّ سدة الرئاسة. الا أن تفسير هذه المادة لا يتوقف عند حدود معانيها ودلالاتها، بل يستلزم، بالضرورة، العودة الى تجربة الجمهورية الثالثة، كمصدر مباشر ولازم للدستور اللبناني، وذلك عندما نصّت المادة 4 من القانون الدستوري الفرنسي الصادر في 1875 على أن «كلّ الجلسات التي يعقدها مجلس الشيوخ أو مجلس النواب خارج دورات الانعقاد غير شرعية باستثناء الاجتماع الفوري من أجل انتخاب رئيس الجمهورية»، الأمر الذي يعني بأن الجلسات النيابية الحكمية أو الفورية، في لحاظ المادة 4، تُعقد ولو كان البرلمان خارج دورات الانعقاد، وهو ما قصدته المادة 74 عندما أجازت الاجتماع الفوري، أيّ الالتئام من دون مراعاة قيد أدوار الانعقاد الوارد في المادة 32 من الدستور، وليس الإلتئام من دون مراعاة أحكام المادة 49.

- بمعزل عن التفسير التاريخي للمادة 74، فإنّها تعبر عن حالة طارئة نتجت عن قوة قاهرة لا عن إرادة المجلس، في حين أن الشغور الرئاسي، لفترة تفوق مدة سنتين، كان بفعل تقاعس المجلس عن ممارسة العملية الانتخابية، وبالتالي إن كان ممكنا القول بأنه في مقدور المجلس انتخاب أشخاص خلافاً للمادة 49 بذريعة ما قالت به المادة 74 من الدستور، فيعني ذلك مستقبلا، امكانية جواز تعطيل المجلس النيابي للوظيفة الانتخابية لإزاحة الفقرتين الأولى والثانية من المادة 49 من الدستور بمجرد امتناعه عن دوره الانتخابي، بينما من الثابت أن الدستور اللبناني لم ينصّ على أحكام تعطّل مواده جزئيا او كليا ولو بصورة مشروعة على غرار الدستور الفرنسي او المكسيكي او التشيكي، علاوةً على أن التعطيل غير المشروع للدساتير - الذي يتحقق في اهمال بعض القواعد الدستورية او مخالفتها بصورة اعتباطية - نظرية لم يقبل بها أي فقه دستوري، وهي، بالتالي، من خارج تصورّ أيّ دستور ديمقراطي مقارن.

- تطبيق هذه العمليّة الانتخابية من دون تعديل دستوري، عام 2008، لا يعني أنه يشكل عرفًا كما يزعم البعض، لأن الفعل الواحد يعتبر سابقة لا عرفًا ما لم يتكرر، عدا أن القوة الحقوقية للعرف المعدل، أي العرف المخالف لنص دستوري، غير ثابتة وانما منقوصة لدى الفقه الدستوري، لأنّه من غير الجائز تشكيل حالة دستورية بحكم ممارسة فعل واحد ما دام الدستور كان قد أشار إلى طرق محددة في تعديل الدستور أو في مخالفة محتواه، وإلا فقدت النصوص مبرراتها وأهميتها، كما أنه ليس دقيقاً القول بأن ما تقبله الهيئة الحاكمة قد يشكّل حالة قانونية، ذلك أن القانون، على اختلاف مراتبه، هو تعبير عن ما يجب أن يكون لا ما هو كائن.

> **اعادة سيناريو الانتخابات الرئاسية عام 2008 لتجاوز المادة 49 من الدستور لانتخاب قائد الجيش لا يمكن تصوره من الناحية الدستورية لاسباب عدة**

رابعا: يستشفّ مما سبق، ان انتخاب قائد الجيش، في جلسة 9 كانون الثاني، رئيسا للجمهورية يفترض تعديلا للمادة 49 من الدستور، لكن هذا التعديل محكوم بقيود ومنها:

- أن لا يمارس المجلس النيابي هذه المهمة فور التئامه كهيئة ناخبة، لكون المادة 75 من الدستور منعت القيام بأيّ عمل آخر، مما يعني أن هناك حاجبًا أمام عملية الانتخاب في أي تعديل مباشر أو غير مباشر للدستور، سواء جرى تأمين أكثرية الثلثين أم لا، بدليل أن الفقرة الثانية من المادة 78 من الدستور تمنع التعديل المستتر بنصّها: لا يمكن للمجلس أن يجري مناقشة أو أن يصوّت الا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الّذي يكون قدّم له»، عدا أن هذه المادة تؤكد المعيار الموضوعي في التعديل، أيّ ان التعديل لا يقع الا على مادة او نص واضح لا يقبل التأويل، ما يمنع، والحال هذه، حصر التعديل في الاكتفاء بأكثرية الثلثين في انتخاب الرئيس!

- أن لا يتم التعديل باقتراح نيابي بموجب المادة 77 من الدستور التي حصرت هذا الحق الا في العقد العادي (أي العقد الذي يسمح للمجلس الاجتماع خلال المهلة الدستورية المحددة في المادة 32)، انما يجب أن يتم الاقتراح بناءً على طلب رئيس الجمهورية، فتقدّم الحكومة، حينئذٍ، مشروع التعديل الدستوري بموجب المادة 76 من الدستور، مما يعني أن جلسة 9 كانون الثاني تقع خارج الانعقاد العادي الذي تنتهي مدته في 31 كانون الثاني، الأمر الذي يمنع المجلس النيابي اقتراح التعديل بناءً على طلبه، بل بناء على طلب رئيس الجمهورية. فهل يمكن للحكومة أن تمارس هذه المهمة نيابة عن رئيس الجمهورية سندًا للمادة 62 من الدستور؟

لما كان الدستور لم يحسم هذا الأمر بصيغة واضحة وخاصة، فإنه يجب العودة الى الفقه الدستوري ومن بينه رأي العلّامة ليون دوغي عندما شرّح دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة كمصدر مباشر لدستور 1926، وأكّد بأن المجلس النيابي الملتئم لانتخاب رئيس للجمهورية يمنعه خلال ممارسة العملية الانتخابية القيام بعمل آخر، وبالتالي خارج هذه العملية يظلّ البرلمان محتفظًا بصلاحياته التشريعية.

ولأنّ التشريع ينقسم، في ماهيته، إلى نوعين: تشريع عادي (اقرار القوانين العادية) وتشريع أساسي (اقرار القوانين الدستورية ومنها التعديلية)، فأيّ تعديل للدستور، في ظل الشغور الرئاسي يكون ممكنًا ولو قياسًا ما دام معظم فقهاء الجمهورية الثالثة آنذاك لم يجدوا أيّ قيّد في تعديل الدستور فور شغور سدة الرئاسة ما خلا صلاحية حلّ البرلمان لكونها تؤدي إلى عرقلة انتخاب رئيس الدولة، وبالتالي تستطيع الحكومة، عندئذ، وضع مشروع التعديل الدستوري، شريطة أن يتم هذا الدور ضمن ممارسة المجلس مهامه كسلطة تأسيسية لا كسلطة انتخابية عملاً بالفقرة الأولى من المادة 78 من الدستور بنصّها «إذا طرح على المجلس مشروع يتعلّق بتعديل الدستور يجب عليه (المجلس) أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أيّ عمل آخر».

خامسا: أن لا يقع التعديل الدستوري على نصٍ لمرة واحدة أو بصيغة استثنائية: من الثابت أن مجلس النواب، كسلطة تأسيسية أو تشريعية، يستطيع أن يعدّل أحكاماً قانونية أو دستورية ما دام هذا التعديل لا يستهدف نصاً دستورياً أو حقّاً دستورياً أو أحد المبادئ ذات القيمة الدستورية، وبالتالي يُصبح جائزاً، بمكان، تعديل شروط انتخاب رئيس الجمهورية أو مدة ولايته، الا أن هذه الإمكانية تُصبح، برأينا، محظورة عندما تأتي لمرة واحدة، لكونها لم تأتِ كإستجابة لتطلعات الشعب، بل كتعبير عن ميول وأهواء «الهيئة الحاكمة» خلافًا للفلسفة السياسية لتعديل الدساتير النابعة، اصلا، عن حاجة المجتمع التي لا يجوز اختزالها بفئة دون سواها بما يهدم مبدأ المساواة كحقّ دستوريّ. علاوة على أن هكذا تعديل يعني أننا نحصر أحكامه على زمانٍ وغرضٍ معيّنين، وبالتالي مخاطبة أشخاص بعينهم، بما يخالف صفة التجريد والعمومية الواجب اقترانها في اقرار القاعدة الحقوقية التي تصدر بشأن أفعال أو أوصاف تمثّل علاقات نمطية ذات طابع موحد، وتتكرر إلى أجل غير معلوم، حيث يتم تطبيقها على أشخاص عند توافر الشروط حاضراً ومستقبلاً طالما القاعدة القانونية قائمة ونافذة، في حين أن التعديل الاستثنائي، ومنه تعديل نص المادة 49، مرتبط بمدة ولاية المخاطبين أو في أوضاعهم الخاصة ، وهذا ما لا يتوافق مع قرار المجلس الدستوري الرقم 2012/2 بنصّه «يجب أن يكون القانون واحداً لكل المواطنين، أو واحداً لجميع المنتمين منهم الى اوضاع قانونية متشابهة، ولا يجوز اعتماد قانون مفصّل على اشخاص محددين»، ما يعطي صفة التجرد والعمومية مضموناً دستورياً بحتاً لا تجوز مخالفته عند إقرار القواعد الحقوقية، فكيف اذا كانت القواعد المزمع تعديلها من طبيعة دستورية؟!

جرّاء ما تقدّم، يتبيّن لنا أن اتمام الانتخابات الرئاسية من دون عوائق يتطلّب مراعاة احكام المادة 49 من الدستور، وإلا تعديل الدستور ضمن قواعد عامة ومجرّدة لا ضمن أهواء تنتجها مصلحة الطبقة السياسية أو تفسيرات دستورية غبّ الطلب.

* كاتب واستاذ محاضر في القانون الدستوري

تقرير

حرب الأيام الـ 66: المقاومة منعت تكرار سيناريو 1982

علي حيدر

يتعمّد البعض إثارة شبهات وإشكاليات حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، وإن كان بعض مضامينها مشروعاً تنبغي الإجابة عنه. ويهدف هؤلاء إلى محاولة إثارة الشكوك حول خيار المقاومة وتوهين إنجازاتها. مع ذلك، ينبغي الالتفات إلى أن بعض محاولة الإجابة عن هذه الإشكاليات يعاني من النقص بفعل نقص المعطيات حول الجانب الإسرائيلي، أو عدم قراءتها بشكل صحيح.

من أهم ما يُميز بعض المقاربات - بغضّ النظر عن خلفياتها - تجاهلها لموقع حزب الله في الأولويات الإسرائيلية التي لا جدال فيها في الساحتين السياسية والأمنية في كيان العدو، باعتباره التهديد الأكبر للأمن القومي الإسرائيلي في دول الطوق. ولذلك رُصدت إمكانات هائلة لمواجهته، ووضعت خطط واستعدادات على مدى سنوات طويلة منذ ما بعد حرب 2006، تمهيداً للمعركة الفاصلة معه، وهو ما تكشّف خلال الحرب المدمرة والهائلة التي شنها العدو في أيلول الفائت.

في ما يتعلق بالسياق والتوقيت، فإن العامل الرئيسي في بلورة قرار قيادة العدو كان نتيجة التحولات التي أحدثها «طوفان الأقصى» في الواقع الإسرائيلي، إذ شكل حافزاً ومناسبة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل للانطلاق في حرب إقليمية متدرجة. لكن، في البداية، تمحور النقاش داخل قيادة العدو، حول ما إن كان ينبغي البدء من لبنان بهدف القضاء على حزب الله، أم من قطاع غزة بهدف القضاء على حركة حماس وبقية فصائل المقاومة، رغم أنه لم تكن للحزب علاقة أو علم بعملية الطوفان. تبلور النقاش والتجاذب في الأيام الأولى التي تلت «طوفان الأقصى» بين قيادة الجيش ووزير الأمن يوآف غالانت بالدعوة إلى استغلال حالة التعبئة العامة واستدعاء الاحتياط والاحتضان الأميركي والغربي لخيار الحرب، من أجل مفاجأة حزب الله بحرب تدميرية، خصوصاً أن التوقعات كانت أن إسرائيل ستشن الحرب على حماس، في المقابل عارض كل من نتنياهو وبني غانتس وغادي آيزنكوت، بدعم أميركي، هذا الخيار في ذلك التوقيت، ودفعوا نحو خيار شن حرب على حماس. تُضاف إلى ذلك مواقف المسؤولين الإسرائيليين بأنه ما بعد «طوفان الأقصى» فإن كل ما هو مطلوب من حماس مطلوب أيضاً من حزب الله... كترجمة للتحولات التي استجدت على العقيدة الأمنية الإسرائيلية في مواجهة المخاطر المحتملة، وتحديداً في مواجهة لبنان وغزة.

هكذا أصبح واضحاً - وإن بمفعول رجعي على الأقل للبعض - أن كل مقدمات شن الحرب على لبنان كانت متوافرة، وإن لم يبدأ هذا السيناريو في البدايات حتمياً. ولذلك عمدت المقاومة إلى انتهاج خيار إسناد مدروس يأخذ في الحسبان أن لا تتسبّب في دفع العدو إلى حرب كبرى على لبنان. إلا أن ذلك لم يحل دون تحقق هذا السيناريو لأن العدو كان قد أعدّ العدّة لهذا الخيار، ولم يكن ينقصه سوى تحديد التوقيت وهو أمر كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بمآلات الحرب على غزة ومجرياتها.

في المواجهة، لم تقترب بعض التفسيرات من فهم حقيقة سياق الحرب وخلفياتها، من قبيل أن شن حزب الله نصف حرب (معركة إسناد) أو إظهار حزب الله حرصه على الدفع نحو الحرب هو الذي جرّا العدو على شنها. بل كانت بعيدة جداً عن الواقع، لأن من يملك مثل هذه الأوراق الأمنية والعملياتية، وركبة تفجير البايجر وأجهزة اللاسلكي، وبنك أهداف غنياً جداً حول القيادات والكوادر والقدرات، راكمه خلال سنوات طويلة، من الطبيعي أن يراهن على خيار القضاء على حزب الله بما يُمهد الطريق أمام جيش العدو للانقضاض على لبنان وجنوبه خاصة.

في السياق نفسه، ينبغي التوقف أيضاً عند حجم التطور التكنولوجي والإبداع العلمي والأمني الذي انتهجته إسرائيل في حربها على حزب الله، وهو مؤشر دالّ على طبيعة الحروب المستقبلية. وقد كانت لهذه الأساليب والتكتيكات التي اتبعتها أصداء واسعة لدى الأجهزة الأمنية في العالم. إذ نجح العدو في المزج بين مجموعة من الأدوات والأساليب، أبرزها تفخيخ أجهزة اتصال مدنية، والنجاح المميز في دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية وتحليل البيانات الميدانية، الأمر الذي منح إسرائيل تفوقاً في الاستجابة بشكل أسرع، وتوفير بنك أهداف واسع ومتجدد، بالإضافة إلى أدوات أخرى تقليدية ومسبوقة، ولكن إضافتها إلى ما تقدم منحها تميزاً في مجرى المعارك.

تشي السياقات والأهداف الكبرى لهذه الحرب أن أقرب محطة شبيهاً بها كانت اجتياح عام 1982، إلا أن مجرياتها اختلفت بفعل التطور التكنولوجي، وأيضاً بفعل الصمود الأسطوري للمقاومة في الخط الدفاعي الأول وإحباطها اندفاع قواته وإجباره على الانكفاء ومراجعة خياراته العملياتية بعدما أنهكت جيشه على خط المواجهة وفي العمق الإسرائيلي. إذ كان العدو يهدف إلى تدمير المقاومة وإنتاج سلطة سياسية معادية لها تترجم الأهداف السياسية والإستراتيجية للحرب وتشكل ضمانة استمرار لها، إضافة إلى فرض هيمنة أمنية وسياسية على لبنان، وعبر ذلك تغيير الشرق الأوسط من البوابة اللبنانية. إضافة إلى عودة المستوطنين إلى مستوطناتهم الشمالية.

من أهم المآخذ التي يمكن أن تترتّب على ما تقدم، هو أن أي عملية تقويم لنتائج الحرب تمر بالضرورة بمقارنة الوقائع مع الأهداف التي سعى إليها العدو، مع الأخذ في الحسبان التضحيات التي قُدّمت في هذا الطريق. وفي ضوء ذلك، يمكن الخروج بتقويم موضوعي يأخذ في الحسبان معايير الانتصار والهزيمة بعيداً عن تهويل المتربصين بالمقاومة الذين يقتصرون في مقارباتهم على عنصر التضحيات بمعزل عن المخاطر التي تم دفعها، وهالهم الصمود الأسطوري للمقاومة ومحافظتها على فعاليتها العملياتية التي أحبطت رهاناتهم وآمالهم، ما أدى إلى تكريس حزب الله كقوة مقاومة تدافع عن لبنان في مواجهة عدوانه وحروبه وحالت دون احتلاله، وبقائه كطرف أساسي وفاعل في المعادلة الداخلية، وضمانة لمستقبل لبنان في مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية.

> **طرح جعجع لنفسه يخلق إرباكاً لدى السعوديين الذين يفضّلون قائد الجيش أو أزعور**

> **استعدادات العدو للحرب بدأت منذ 2006 والسؤال كان حول التوقيت فقط**

بسم الله الرّحمن الرّحيم
(يا أيّتُها النّفسُ المُطمَئنّة ارْجِعي إلى رَبّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فادْخُلي في عِبادي وادْخُلي جَنّتي)
آل الدندشلي، آل بشاشة وآل خليل
ينعون إليكم فقيدهم الغالي

مصطفى محمود الدندشلي (أبو محمود)

والدته: المرحومة فاطمة البساط
زوجته: زهرة أحمد بشاشة
زوجته: المرحومة فاطمة أيوب خليل (أم محمود)
أولاده: دانية زوجة ياسر شعيب، محمود زوجته سالي خلف
وداربن زوجة فادي عدرة.
أحفاده: هالي، وليد، مصطفى، دمة، تيما وكريم.
أشقاؤه: أحمد (أبو مروان) زوجته رجاء وهبي، المرحومة ريتا عبود (أم مروان)، محمد (أبو سلطان) زوجته رندة الجردي وعدنان (أبو محمد) زوجته منى السن.
شقيقاته: هدى زوجة المرحوم حسن عنتر والمرحومة رجاء زوجة المرحوم محسن بيساني.
أشقاء زوجته: المرحومون محمد، محمود ومصطفى بشاشة.
شقيقات زوجته: نزيهة زوجة إبراهيم قصب، سهام زوجة المرحوم سعد الدين عجرة، فاطمة، والمرحومات: بديعة زوجة يوسف عجرم، وجيهة زوجة أحمد الرواس ومريم زوجة رفيق بشاشة.
شقيقات زوجته المرحومة فاطمة: نجوى زوجة المرحوم حسين بيضون، سلوى زوجة عماد الأمين، بشرى ولبنى زوجة حسين ضاهر.
توفاه الله تعالى مساء الأربعاء 2025/12/25 المُوافق 24 جمادى الآخرة 1446.
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
تُقبل التعازي للرجال والنساء يوم الخميس في 2 كانون الثاني 2025 من الساعة الرابعة مساءً لغاية الساعة السابعة مساءً في أوتيل راديسون بلو – دبونز – فردان – بيروت.
الآسفون: آل الدندشلي، آل بشاشة، آل خليل، آل عنتر، آل بيساني، آل شعيب وآل عدرة.

تقرير

مشاريع الطاقة الشمسية بيد الحيتان

في الأيام الماضية حصلت شركة ميريت انفست على تراخيص إنشاء محطات طاقة شمسية في لبنان من شركات أخرى كانت قد فازت بهذه التراخيص. هذه الشركة التابعة لشركة CMA CGM المملوكة من رودولوف سعادة اللبناني الذي يحمل الجنسية الفرنسية والمقرّب من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أعربت عن رغبتها في توسيع استثماراتها في لبنان وقيّد لها فوز في عدد من المشاريع برعاية مبادرات ماكرون في لبنان

(أ ف ب)

فؤاد بزي

لم يخرج المشروع الحكومي لتوسيع إنتاج الكهرباء عبر الطاقة المتجددة إلى النور. فرغم مرور 3 سنوات على صدور مراسيم الترخيص عن مجلس الوزراء لـ11 شركة تعمل في مجال الطاقة لإقامة محطات خاصة لإنتاج الكهرباء باستخدام الموارد المتجددة، أي الشمس والهواء، تمهيداً لوضع الطاقة المنتجة عبرها على الشبكة العامة لبيعها، إلا أنّه لا تنشأ أي محطة بعد ولم ينتج أي واط منها (التقديرات أن هذه التراخيص ستنتج 180 ميغاواط). الواقع، أنه بدلاً من ذلك، يطلب عدد من الشركات نقل رخصتها (بيعها عملياً) لشركات أخرى، وينسحب كلياً من المشروع.

يتّسم قطاع إنتاج الكهرباء في لبنان بالتركّز تاريخياً، إذ تحتكر مؤسّسة كهرباء لبنان ملكية شبكات النقل والتحويل، وتملك إلى جانب عدد محدود من المؤسسات مثل مصلحة مياه الليطاني، وكهرباء قاديشا، وغيرها... امتيازات إنتاج الكهرباء، ودائماً كانت العين على قطاع الكهرباء باعتباره الدجاجة التي ستبيض ذهباً بالنسبة إلى من يفوز بخصخصتها، إذ أشارت دراسات البنك الدولي إلى أن كل دولار واحد استثمار في قطاع الكهرباء في لبنان ينتج ثلاثة دولارات من الأرباح. ورغم أنّ مشروع «توسيع الطاقة المتجدّدة، ومن ضمنها مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتلبية 30% من الكهرباء بحلول عام 2030»، يفتح الباب للقطاع الخاص لدخول ساحة إنتاج الطاقة وبيعها في لبنان، إلا أنه خلال عام 2024، خرجت 4 شركات من المشروع، ودخلت مكانها شركات طاقة عالمية لها فروع في لبنان.

طالبو الخروج من المشروع عبارة عن تحالفات لشركات لبنانية وأجنبية. بدأت حركة الانسحابات في شباط من عام 2024، علماً بأنّ وزير الطاقة وليد فياض وقّع رسمياً عقود شراء الطاقة مع ممثلي الشركات الإحدى عشرة، وشكّل لجاناً فنيّة وقانونية في وزارة الطاقة، كما قامت مؤسسة الكهرباء لتشكيل لجان متخصصة من المهندسين والموظفين لمتابعة الإجراءات الفنية، وربط المحطات المنوي إنشاؤها بالشبكة العامة.

في شباط 2024، خرجت كلّ من «Joun PV»، و«Kfifane-Phoenix»، ودخلت شركة «Merit Invest» مكانهما، بموجب القرار الحكومي الرقم 20. وفي شهر كانون الأول الجاري، طلبت من مجلس الوزراء كلّ من «Dawtech-Looop»، و«Midware-Ecosys-Kaco»، الخروج من المشروع. وبدلاً من تحالف هذه الشركات دخلت «Merit Invest» في مشروع جديد، و«Innovative Group». وافقت الحكومة على هذه الطلبات، بموجب القرار الرقم 18 الصادر في كانون الأول الجاري، وفوضت وزير الطاقة والمياه إجراء التعديلات اللازمة على عقود شراء الطاقة من الشركات.

وتكمن خلف حركة الدخول والخروج هذه أسباب مختلفة. أولاً، خروج الشركات من مشروع إنشاء محطات إنتاج الكهرباء باستخدام الموارد المتجددة، بعهده رئيس المركز اللبناني لحفظ الطاقة بيار خوري لـ«عدم قدرة الشركات اللبنانية على الاستثمار في بناء المحطات، من دون الحصول على قروض مصرفية». أما دخول «الكبار» على هذا الخط الاستثماري، فيربطه خوري بحماسة المستثمرين الكبار للمشاريع التي ستأتي لاحقاً. ففي حال خصخصة معامل إنتاج الكهرباء الكبيرة، ستمتلك هذه الشركات سيرة ذاتية تؤهلها للمنافسة على ربح هذا مناقصات كبيرة ومجزية. وهنا، يشير خوري إلى أنّ «تأمين كلفة إنشاء كلّ محطة ليس بالأمر السهل». فمحطة الطاقة الشمسية الواحدة، بقدرة تراوح من 30 إلى 40 ميغاواط، تصل كلفتها إلى 10 ملايين دولار. أما محطة إنتاج الكهرباء بواسطة الهواء، فتصل تكلفة إنشائها إلى 350 مليون دولار.

11
سنتاً لكل كيلوواط
هو ادنى رقم تدفعه الدولة ثمناً لإنتاج الكهرباء وهي كلفة محصورة بالطاقة المنتجة من المحركات العكسية في معملي دير عمار والزهراني

22
سنتاً
هي كلفة إنتاج الكيلوواط الواحد من المعمل القديم في الجية و16 سنتاً من الوحدة الإنتاجية المؤهلة في معمل الذوق القديم

وفي توصيف ساحة العمل والاستثمار، يشبه خوري الوضع المالي الحالي في لبنان بـ«الحصار»،

> **محطة الطاقة الشمسية الواحدة بقدرة تراوح من 30 إلى 40 ميغاواط تصل كلفتها إلى 10 ملايين دولار**

إذ لا تتمكن الشركات من تحصيل القروض اللازمة لإنشاء هذه المشاريع، بالتالي تطلب الخروج عبر بيع أكثر من 51% من أسهمها لشركات أخرى. وحركة بيع الحصص والخروج من المشروع متاحة للشركات، وفقاً للعقد المبرم مع الحكومة، ولا يتطلب العودة إلى مجلس النواب، بحسب خوري. ومن شروطه، أنّ كلّ بيع لنسبة من الأسهم تقل عن 30%، تبلّغ به وزارة الطاقة فقط. وفي حال راوحت نسبة بيع الأسهم من 30% إلى 50%، يجب تحصيل موافقة وزير الطاقة. أما في حال زادت نسبة البيع عن 50%، فهذا يسمى «تغيّراً في العلاقة»، أو «change in control»، بحسب خوري، ما يحتّم تحصيل موافقة مجلس الوزراء.

ويلفت خوري إلى «امتلاك الداخلين الجدد على المشروع القدرات المالية اللازمة للاستثمار من دون الحاجة إلى قروض مصرفية، وهذا ما سيمكّنهم من إنشاء المشاريع، وانتظار مدّة من الزمن قبل استرداد رأس المال». ووفقاً لتقديرات المركز اللبناني لحفظ الطاقة، لا تقل المدّة الفاصلة بين البدء بتشغيل المحطة وبيع الكهرباء للدولة، وبين استرداد المبالغ المستثمرة لإنشاء مزارع الألواح الشمسية، أو الطواحين الهوائية عن 7 سنوات أقلّه. على سبيل المثال، سيُباع الكيلو واط الواحد المنتج من الألواح الشمسية بتكلفة تبدأ بـ5,7 سنتات للمحطات الموجودة في محافظة البقاع، حيث حصاد الإشعة الشمسية هو الأعلى كفاءةً في لبنان، وتصل إلى 6,27 سنتات للمحطات الموجودة في بقية المحافظات.

وبسبب التكلفة الأعلى لإنشاء محطات إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح، سيباع كيلو واط الكهرباء المنتجة من الطواحين الهوائية بـ10,45 في السنوات الثلاثة الأولى للتشغيل، ثم تنخفض التكلفة إلى 9,7 سنتات. وستمدد مدّة استثمار محطات إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح لـ20 سنة، في حين تصل مدّة استثمار محطات الطاقة الشمسية وتشغيلها إلى 25 سنة.

تقرير

المطار نحو 8 ساعات عمل فقط بعد الأعياد

بعد انتهاء عطلة الأعياد، وتحديداً يوم ثلاثاء الواقع في السابع من كانون الثاني من عام 2025 المقبل، ستنخفض ساعات العمل في مطار بيروت الدولي من 24 ساعة إلى 8 ساعات فقط. بمعنى آخر، سيفتح المطار خلال ساعات العمل الإدارية فقط، من الثامنة صباحاً حتى الرابعة من بعد الظهر. وفي ساعات المساء، كما يومي العطلة الأسبوعية أي السبت والأحد، يحتمل أن يتوقّف العمل تماماً في المطار لعدم وجود فنيّين للمناوبة خارج ساعات الدوام الرسمي. هذا التحذير الذي أطلقه فنيّو المطار من العاملين في المديرية العامة للطيران المدني أمس ليس الأول. ففي شهر أيار من عام 2024 أطلقوا تحذيراً مماثلاً، وعلى إثره تحركت وزارة الأشغال العامة والنقل، ومجلس الوزراء، وأقرّوا مشروع مرسوم رفع بدل ساعات العمل الليلي. ولكن، حتى اللحظة، «لا يزال المشروع عالقاً في أدراج مجلس الخدمة المدنية»، وفقاً لمصادر الفنيين في المطار. لذا، حمّلوا المجلس مسؤولية التأخير، وعرقلة عمل المطار، لا سيّما أنّ «المطلوب من الخدمة المدنية هو إبداء الرأي وفقاً للأصول»، يقولون. وبحسب مصادر الموظفين في مديرية الطيران المدني، «المشروع عالق في أدراج المجلس منذ 4 أشهر، إذ وصل إلى الخدمة المدنية مطلع شهر أيلول الماضي، من دون مبرر». فمجلس الوزراء أقرّ المشروع في تموز الماضي، وأبدت وزارة المالية موافقتها على أصل المشروع، كما أكّدت في كتابها رقم 2225/1 وجود الاعتمادات اللازمة. وبسبب «السلبية غير المبررة»، بحسب وصف الموظفين لتصرفات مجلس الخدمة، سيتوقفون عن العمل من دون أجر، لأنّ البدل الذي يتقاضونه اليوم عن كلّ 100 ساعة عمل ليلية تقارب 35 دولاراً فقط، أي يتقاضون 35 سنتاً عن كلّ ساعة عمل إضافية.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.
المُستدعي ضدهم: تقلا نصار الريس وسلمى نصار الريس ومرتا يوسف محروق وتقلا ندره الخزاقة ونصار طانيوس الريس المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعين برجوهي هاروتيون كريكوريان بوكالة المُحامين ناجي لحود ومايكل المعوشي وطلب التدخل المُقدم من حسين حسن شمس وعلي حسن شمس بوكالة المُحامي علي شكر والذي يطلب بمُوجبه المُسجل برقم أساس 2020/10 تاريخ الورود 2020/2/27.
إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع – زحلة لتدوين إشارة الدعوى على صحيفة العقار رقم /509/ من منطقة جديتا العقارية.
واتخاذ القرار سنداً للمادة /5/ من القانون رقم 16 تاريخ 1982/2/6 وإعلان عدم قابلية العقار رقم /509/ من منطقة جديتا العقارية للقسمة العينية وتقرير بيعه بالمزاد العلني وتضمين المُدعى عليهم الرسوم والمصاريف مع الإشارة إلى أن هذا النشر تبعاً للمادة /15/ من قانون أصول المُحاكمات المدنية سنداً للقرار الصادر عن رئاسة المحكمة بتاريخ 2024/12/10.
رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب إيلي جان الحايك سند تمليك بدل عن ضائع بكامل حصته في العقار رقم 522 من منطقة حوش الأمراء بناء.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون بالتكليف
لينا جنبلاط

تبليغ قضائي
من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغُرفة الثالثة تقدم المُستأنف: جورج نبيه الصليبي بالاستئناف 2021/489 مدور 2024/108 يطلب فيه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع للعقارين 233 و253/ بخشتيه عن حصة المرحوم نبيه فارس الصليبي وإضافة اسم والدة المرحوم نبيه الصليبي في صحيفة هذين العقارين وهو عفيفة جبرايل الصليبي مواليد 1907/ بخشتيه رقم السجل 17/ بخشتيه.
كُل من له اعتراض يستطيع التقدم به أمام قلم هذه المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
صادر عن محكمة جبل لبنان الشرعية السنية – شحيم
إلى مجهولة محل المقام عائشة علاء الدين سلانكلي
يقتضي حُضورك إلى هذه المحكمة لاستلام الأوراق الخاصة بك في الدعوى المُقامة عليك من زوجك محمد أحمد الأنصاري بمادة تفريق للشقاق والنزاع رقم الأساس 2024/470 وإذا لم تحضر في الوقت المُعين أو تُرسل وكيلاً عنك تعتبرك المحكمة مُبلغة أصولاً ويجري بحقك الإيجاب الشرعي والقانوني.
شحيم في 2024/12/18
رئيس القلم
الشيخ غازي الشقور الحاج شحادة

إعلان
إن محكمة الإيجارات في صيدا القاضي جورج سالم تدعو السيدة فاتمة رائف بتكجي المجهولة محل الإقامة لتبلغ أوراق الدعوى رقم 2022/385 والمُقامة من السيد درويش سعد الدين الصيص بوجهك وآخرين والتي ترمي إلى إلزامك وباقي المُدعى عليهم بإخلاء المحل القائم بالقسم 43/ بالعقار رقم 2010/ من منطقة الغازية العقارية وتسليم مفاتيحه شاغراً من كُل شاغل وذلك لانتهاء عقد الإيجار كونه تم في ظل القانون رقم 1992/159 كما وبإلزامك وباقي المُدعى عليهم بدفع بدل المثل وذلك بالتكافل والتضامن من تاريخ 2021/11/1 ولغاية الإخلاء الفعلي.
فينبغي حُضورك أو إرسال وكيل عنك وإلا ستُتخذ بحقك التدابير القانونية سنداً لأحكام المادة 445 و463 وما يليها من قانون أصول المُحاكمات المدنية.
رئيس القلم
طارق عويدات

تبليغ دعوة
إن المحكمة الابتدائية السابعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالعقود العقارية، جورج نبيه الصليبي بالاستئناف برئاسة القاضي المكلف زينب مزيحم، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تدعو المُدعى عليها شركة البدوي للإنماء السكني ش.م.ل. المجهولة محل الإقامة لحُضور من يُمثلها إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى العقارية رقم 2019/3513 المُقامة من المُدعي شكيب نبيه رزوق بوكالة المُحامي إلياس صوما، بموضوع إلزام المُدعى عليها بتسجيل الشقة 1A بلوك B العقار 2333 نابيه على اسم المُدعي، وفي حال تخلفها يُعتبر التبليغ حاصلاً وتُحاكم أصولاً ويُعد كُل تبليغ إليها بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب جواد عبدالله زين مُوكله عبدالله فضل دهيني سندين بدل ضائع للقسمين 16 و20 من العقار 2430 العباسية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسن سرور مُوكله حاتم كامل سقلاوي سند بدل ضائع للعقار 678 شعيتية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب انطوني عساف وكيل سمير الغندور وحسام عاصي مُوكلتيهما سميرة ومريم عبد المنعم شعيب سندات بدل ضائع للعقارين 1045 و1046 درب السيم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
طلب مصطفى حسن شحيمي بالوكالة عن جعفر عبد اللطيف الدر بالوكالة عن فادية علي ناصر الدين باستصدار شهادة قيد للعقار 552 مجدزون.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

الأخبار
اشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

مناقصة رقم 23/ صيانة عامة/ 2024
اعمال منع نش في الفسحة أمام مستودع D3 في مؤسسة الحدث

تجري إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مناقصة بالظرف المختوم لأعمال منع نش في الفسحة أمام مستودع D3 في مؤسسة الحدث، مناقصة رقم 23/صيانة عامة/2024.
إن حق الاشتراك بهذه المناقصة ينحصر بالشركات والمؤسسات المتخصصة ولديها خبرة لا تقل عن عشر سنوات في هذا المجال. وقد نفذت أعمال مشابهة في مؤسسات ودوائر حكومية وشركات خاصة، ولديها القدرة التقنية والإمكانات والمعدات اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة بصورة سليمة وبنتيجة مقبولة ومكفولة وفقاً للمواصفات والشروط المحددة.
على الراغبين بالاشتراك الإلتزام بجدول المواعيد التالية:
– **الاثنين الموافق17 /02/ 2025 الساعة الثانية عشر ظهراً:** المهلة الأخيرة لإرسال الاستفسارات والإستيضاحات.
– **الاثنين الموافق 03 /03/ 2025 - الساعة الحادية عشرة:** المهلة الأخيرة موعد زيارة موقع العمل مع المهندس المشرف من قبل إدارة الحصر والاستثماري في مؤسسة الحدث
– **الأربعاء الموافق 12 /03/ 2025 - الساعة الثانية عشر ظهراً:** المهلة الأخيرة لتقديم العروض في أمانة سر المديرية العامة-مبنى الإدارة-الحدث.
– **الخميس الموافق 13/03/ 2025 - الساعة الحادية عشرة ظهراً:** فض الغلافات في مبنى الإدارة – الحدث.
يمكن للراغبين بالإشتراك سحب دفتر الشروط من مركز الإدارة في الحدث – مصلحة المشتريات – طوال أيام الأسبوع خلال الدوام الرسمي.
للمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على الموقع الإلكتروني: **www.rltt.com.lb**
الرئيس – المدير العام
المهندس ناصيف سقلاوي

---

27 مليون دولار

حصيلة «المركزي» من تدفقات السياحة في أسبوعين

سجّل مصرف لبنان نشاطاً لافتاً في بيع الليرات وشراء الدولار من السوق في أول أسبوعين من الشهر الأخير في 2024. وبحسب المعلومات المستقاة من مصادر في مصرف لبنان، فإن حصيلة ما جمعه في هذه المدة القصيرة بلغ 27 مليون دولار، وأن هذا المبلغ أضيف فوق المبالغ التي جمعها في إطار الاحتياطات الحرّة بالعملة الأجنبية، أي الاحتياطات القابلة للاستعمال منه بشكل حرّ لأنها لا تمثّل بأي شكل من الأشكال جزءاً مما بات يتعارف عليه بأنه «أموال المودعين». عملياً، استطاع مصرف لبنان جمع مبلغ يصل إلى مليار دولار من الاحتياطات الحرّة على مدى مدة تتجاوز سنة، إلا أنه في المدة الأخيرة وبسبب الحرب كانت هناك شكوك بأنه سيتمكن من جمع المزيد، لكن الواقع أن هناك أمرين يتيحان استكمال هذا المسار: الأول هو الأموال التي دخلت إلى البلد لإعادة الإعمار والإغاثة أثناء الحرب وما بعدها أيضاً، والثاني هو نشاط الحركة السياحية في لبنان بعد وقف إطلاق النار. فمنذ وقف إطلاق النار، وصل إلى لبنان 1705 رحلات تحمل 100251 راكباً، وفي المقابل غادرت 1674 رحلة على متنها 192,200 راكب، يمثّل هذا الرقم فائضاً بنحو 58,900 وافد إلى لبنان، وهو رقم يفوق الفائض في المدة نفسها من سنة 2022، أي في السنة التي سبقت «طوفان الأقصى»، الذي بلغ 56,900. في السنوات الماضية أصبحت الحركة السياحية في لبنان مقتصرة على المغتربين الذين يعودون في إجازاتهم السنوية إلى البلد، وهؤلاء هم من ينشطون القطاعات التي تحوم حول السياحة من مطاعم وفنادق ومحال تجارية وغيرها. في الواقع، قدوم عدد لا بأس به من المغتربين إلى لبنان أتاح لمصرف لبنان تنشيط حركة شراء الدولارات من السوق، بسبب تدفّق الدولارات مع المغتربين. الجدير بالذكر أن هذه الحركة تأتي حتى قبل انتهاء مهلة الـ60 يوماً التي يُبني عليها وقف إطلاق النار، مع عدم استقرار الأوضاع الأمنية بشكل كامل، خصوصاً مع انعدام الاستقرار الأمني الذي تشهده سوريا أيضاً. وهو ما قد يشير إلى تعافٍ أكبر للحركة السياحية إلى لبنان خصوصاً مع استقرار الأوضاع الأمنية أكثر مستقبلاً. قد يكون هذا الأمر مسهماً في ازدياد قدرة مصرف لبنان على شراء الدولارات من السوق وتوسيع احتياطاته بالعملات الأجنبية، التي يمكن أن يستخدمها لضمان استقرار أكبر في سعر الصرف، بالإضافة إلى تأمين حاجات الدولة من العملات الأجنبية.

على الغلاف

ترفيع الأجانب وإقصاء السوريين: الشرع يشكّل جيشاً «إنترناشونال»

أشار قرار ترفيع عدد من «الضباط» في التشكيل الإداري للجيش السوري الجديد، والذي يؤسّسه أحمد الشرع، جدلاً واسعاً في المجتمع السوري، بسبب وجود أسماء عديدة لأشخاص غير سوريين، قدموا إلى سوريا خلال السنوات الماضية بدافع «الجهاد»، وأصبحوا الآن أحد أعمدة جيش البلاد، حتى قبل أن تتم تسوية أوضاعهم ويحصلوا على الجنسية السورية. يأتي ذلك في وقت وصل فيه مسؤولو كيف إلى دمشق لقطف ثمار علاقة الأولى المتينة بـ«هيئة تحرير الشام» التي تحكم سوريا حالياً، في سياق استراتيجية الصراع مع موسكو في مناطق بعيدة.

وطرح القرار المذكور، والذي وقّعه الشرع (الجولاني)، تساؤلات حول الآلية القانونية التي اعتمدها «القائد العام» للتوقيع على مثل هذا القرار قبل تشكيل دستور جديد للبلاد، وفي ظل حكم «مؤقت» من المفترض أن يكون هدفه تسيير شؤون المؤسسات والتحضير لمرحلة مقبلة مستقرة، أعلن الشرع أنها ستمتد لأربعة أعوام.

واحتوت القائمة التي تصدّرها وزير الدفاع الجديد، مرهف أبو قصرة، الذي تم ترفيعه إلى رتبة لواء، نحو 50 اسماً، معظمهم من السوريين القادمين إلى المؤسسة العسكرية من دون خلفية أكاديمية، إلى جانب عدد من الأسماء الأجنبية، وبينهم الأردني والتركستاني والطاجكستاني والشيشاني، في الوقت الذي تم فيه إبعاد ضباط الجيش السوري، سواء الذين قاموا بتسليم أنفسهم للقيادة الجديدة، أو حتى المنشقين الذين تركوا القتال خلال السنوات الماضية. وفيما تزامنت الترفيعات مع استعراض عسكري في العاصمة السورية، فهي رسمت صورة مبدئية لاحتكار واضح من قبل «الهيئة» التي يقودها الشرع، وباتت تُحكم قبضتها على الحكومة السورية وعلى جميع مفاصل الدولة، بما فيها المؤسسة الأمنية. وهذه الأخيرة التي لم يتمّ بعد الإعلان عن هيكليتها، تسود توقعات بأن يجري فيها استنساخ تجربة إدلب، والتي كان لغير السوريين دور بارز فيها أيضاً، علماً أن غير السوريين الذين قدموا إلى سوريا رفعوا، ولا يزالون، شعارات تدعو إلى إقامة «خلافة إسلامية».

في غضون ذلك، وصل إلى العاصمة السورية دمشق وزير الخارجية الأوكراني، أندريه سيبيغا، الذي أجرى لقاءً طويلاً مع الشرع في قصر الشعب، معرباً عن أمله بتمتين العلاقات بين البلدين. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية في الحكومة السورية المؤقتة، أسعد الشيباني، عقب اللقاء، طالب الوزير الأوكراني بإخراج القوات الروسية من سوريا، وذلك بعد يوم واحد فقط من تأكيد الشرع أن تلك القوات باقية في الوقت الحالي، وأن دمشق تريد علاقة متينة مع ثاني أكبر قوة في العالم، على حد تعبيره. وأشار سيبيغا، الذي يعدّ أول مسؤول أوكراني يزور سوريا منذ قطع العلاقات بين البلدين في عام 2022، إلى إرسال بلاده شحنة من القمح إلى سوريا، بعدما توقفت روسيا عن إرساله. وقال إن «روسيا شريك لنظام الأسد في ارتكاب الفظائع»، مضيفاً أن بلاده تريد «تقديم يد العون لسوريا في ما يخصّ جمع الأدلة والتحقيق في جرائم النظام السابق وروسيا». غير أن الشيباني تجاهل دعوات نظيره الأوكراني إلى إخراج القوات الروسية، وركّز في تصريحاته على استعداد «الإدارة الجديدة» لبناء علاقة متينة مع أوكرانيا، على جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية، وفق تعبيره.

وعلى خطّ موازٍ، وصل وزير الخارجية الكويتي، عبد الله علي اليحيا، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لـ«مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، برفقة الأمين العام لـ«المجلس»، جاسم محمد البديوي، إلى العاصمة السورية، لإجراء لقاءات مع القيادة الجديدة. وقال اليحيا إن هدف زيارته هو «نقل رسالة موحدة بوقوف دول المجلس إلى جانب سوريا»، وهو ما كانت قد أشارت إليه الوزارة الكويتية في بيان حول الزيارة، قال إنها تأتي في إطار التوصيات الصادرة عن المجلس الوزاري لـ«مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، مضيفاً أن هذه الخطوة «تجسّد التزام دول المجلس بالمبادئ الأساسية التي تضمن سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها، وتحمل رسالة مساندة لإرادة الشعب السوري الشقيق».

> أعلن الشيباني تلقّيه دعوة لزيارة السعودية في أول زيارة رسمية له منذ توليه منصبه

وتأتي الزيارة الكويتية إلى دمشق في وقت أعلن فيه الشيباني تلقيه دعوة لزيارة المملكة السعودية، في أول زيارة رسمية له منذ توليه منصبه. وقال وزير الخارجية في الحكومة السورية المؤقتة في تغريدة على موقع «إكس»: «تلقّيت دعوة رسمية من معالي وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية، السيد فيصل بن فرحان آل سعود، لزيارة المملكة». وتابع: «قبلت هذه الدعوة بكل حبّ وسرور، وأتشرّف بتمثيل بلدي في أول زيارة رسمية، ونتطلّع إلى بناء علاقات استراتيجية مع الأشقّاء في المملكة في المجالات كافة». والجدير ذكره، هنا، أن وفداً أمنياً ودبلوماسياً سعودياً كان قد زار دمشق، الأسبوع الماضي، في زيارة جاءت بعيدة عن وسائل الإعلام، وناقش فيها الطرفان، بحسب ما تسرّب، الأوضاع الجديدة في سوريا، وسبل التعاون، كما تضمّنت عملية استكشاف سعودية للإدارة السورية الجديدة. وتبعت ذلك بوادر انفتاح متتالية، عبر الإعلان عن بدء تجهيز حملة مساعدات من المملكة إلى سوريا، وإجراء الشرع لقاء مع قناة «العربية» السعودية، تغزّل خلاله بالمملكة، ما قد يمهد الطريق لبناء علاقة يأمل الشرع أن تكون متينة، وتنهي حالة الانقسام الحالية بين معسكرين (قطري – تركي، وإماراتي - سعودي - مصري) إزاء الأوضاع في سوريا.

على الصعيد الداخلي، وفي خطوة يبدو أنها تهدف إلى امتصاص حالة الغضب في الشارع السوري حول تجاهل دور المرأة، والتصريحات الأخيرة لمسؤولة مكتب المرأة في الحكومة المؤقتة، عائشة الدبس، التي اعتبرت أن للمرأة دوراً فطرياً داخل العائلة، ما يمهد لمزيد من إقصائها، أعلنت الإدارة السورية الجديدة تعيين ميساء صابرين في منصب حاكم مصرف سوريا المركزي. وبذلك، تكون صابرين أول امرأة تتسلم منصباً إدارياً فعلياً في الحكومة، وأول امرأة تتسلم هذا المنصب في سوريا. وبالإضافة إلى العنصر النسائي، تمثل صابرين، الحاصلة على شهادة الماجستير في المحاسبة من جامعة دمشق، أول مسؤول سوري يأتي من خارج «هيئة تحرير الشام» أو المقربين منها، إذ كانت قد شغلت منصب النائبة الأولى لحاكم مصرف سوريا المركزي السابق، محمد عصام هزيمة، كما كانت عضواً في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، ممثلة عن مصرف سوريا المركزي، منذ كانون الأول 2018.

(الأخبار)

تجاهل الشيباني دعوات نظيره الأوكراني إلى إخراج القوات الروسية، وركّز على العلاقات مع أوكرانيا (أ ف ب)

إسرائيل تقبض على إدارة الأراضي السورية المحتلة

في وقت تتابع فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي تمتين حضورها العسكري على التلال الاستراتيجية في المناطق التي دخلت إليها بعد سقوط سلطة بشار الأسد، في الثامن من الشهر الحالي، بدأت القوات الإسرائيلية تغيير الهيكلية الإدارية في تلك المناطق، في خطوة تهدف إلى تثبيت حضورها الإداري إلى جانب العسكري. وفي هذا الإطار، قامت قوات الاحتلال، أخيراً، بطرد الموظفين في المؤسسات السورية في مدينة البعث، قرب القنيطرة، وسط توقّعات بتوسيع دائرة الطرد لتشمل جميع المناطق التي تحتلها، والتي تمتد من الجولان السوري إلى حوض اليرموك في ريف درعا الغربي، والذي يحتوي على منابع المياه العذبة التي باتت تحت سيطرة العدو. وتأتي هذه التطورات بعدما رفعت قوات الاحتلال العلم الإسرائيلي على المباني والدوائر الحكومية في القنيطرة، في المنطقة العازلة، وبعد أيام من فرض حظر تجول جزئي في بعض المناطق، وتوسيع دائرة الاعتقالات بحق مواطنين سوريين.

وفي رد على الاحتلال الإسرائيلي للجنوب السوري، بدأت فعاليات أهلية تعيد تنظيم نفسها للخروج في تظاهرات أسوة بمنطقة حوض اليرموك، التي شهدت فتح قوات العدو النار على المتظاهرين، قبل الانسحاب بشكل صوري، بعد نشر أجهزة تجسس وكاميرات مراقبة. وفي السياق، تؤكد مصادر أهلية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الحراك الشعبي بدأ يشهد مزيداً من الزخم، خصوصاً في ريف القنيطرة، حيث خرجت تظاهرات عديدة، رفع خلالها المتظاهرون العزّل شعارات تطالب بخروج الاحتلال، والعودة إلى «اتفاقية فضّ الاشتباك» الموقّعة عام 1974»، والتي أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أنها «أصبحت منتهية بعد سقوط النظام السوري». ومن شأن تصاعد هذه الفعاليات أن يفتح الباب أمام انتفاضة شعبية سورية، يقابلها صمت مطبق من الإدارة السورية الجديدة بقيادة «هيئة تحرير الشام»، المنشغلة بالقبض على مفاصل الحكم في البلاد.

(الأخبار)

«شبه مقاطعة» مصرية - إماراتية للحكم الجديد

القاهرة - الأخبار

تقف مصر والإمارات في جانب رافض للتعاون مع السلطات السورية الجديدة، والتي تقودها «هيئة تحرير الشام» بزعامة أحمد الشرع، في وقت تسارعت فيه خطوات التطبيع من جانب كل من تركيا والسعودية، مع تلك السلطات. وعلى رغم تضارب المصالح واختلاف الرؤى واليات التعامل مع الملف السوري، فتحت قنوات التواصل بين البلدان الأربعة، وسط تباين واضح تركي - سعودي إزاء طبيعة القرارات التي يجب على السلطات السورية الجديدة اتخاذها.

ولا تزال مصر تكتفي بالتواصل «عن بعد» مع الإدارة السورية الجديدة، والتي يبدو أن القاهرة تخشى تجذير تحكّمها بمفاصل السلطة، في وقت نفت فيه الأخيرة احتمالية ترتيب زيارة قريبة لوزير خارجيتها، بدر عبد العاطي، لسوريا. يأتي ذلك وسط تزايد المخاوف المصرية على المستويَين الأمني والعسكري، انطلاقاً من عدة اعتبارات، في مقدمتها طريقة حل الجيش السوري وإعادة تشكيله. وفي هذا السياق، يرى العسكريون المصريون في الطريقة المشار إليها مخاطرة كبيرة، من شأنها أن تؤدي إلى نسف هيكل الجيش الوطني وتحويله إلى جيش من الميليشيات، وخصوصاً في ما يتعلق بالوحدات التي سيتمّ ضمّها إليه، وسط تحذيرات من تطبيق السيناريو السوداني. تضاف إلى ما تقدم، الهواجس المرتبطة بوجود غالبية من وصلوا إلى السلطة السورية على قوائم الإرهاب في مصر، سواء تلك المعلنة بأحكام قضائية أو غير المعلنة لدى الاستخبارات المصرية التي تتابع عن قرب مستجدات الوضع في سوريا عبر أطراف وسيطة وعبر قنوات اتصال «مقيّدة ومشروطة».

وعلى رغم رسائل الإغراء التي وصلت إلى القاهرة عبر بعض الوسطاء، بشأن فرص كبيرة في إعادة الإعمار يمكن أن تستفيد منها شركات مصرية، البلدان الأربعة، وسط تباين واضح تركي - سعودي إزاء طبيعة القرارات التي يجب على السلطات السورية الجديدة اتخاذها.

ولا تزال مصر تكتفي بالتواصل «عن بعد» مع الإدارة السورية الجديدة، والتي يبدو أن القاهرة تخشى تجذير تحكّمها بمفاصل السلطة، في وقت نفت فيه الأخيرة احتمالية ترتيب زيارة قريبة لوزير خارجيتها، بدر عبد العاطي، لسوريا. يأتي ذلك وسط تزايد المخاوف المصرية على المستويَين الأمني والعسكري، انطلاقاً من عدة اعتبارات، في مقدمتها طريقة حل الجيش السوري وإعادة تشكيله. وفي هذا السياق، يرى العسكريون المصريون في الطريقة المشار إليها مخاطرة كبيرة، من شأنها أن تؤدي إلى نسف هيكل الجيش الوطني وتحويله إلى جيش من الميليشيات، وخصوصاً في ما يتعلق بالوحدات التي سيتمّ ضمّها إليه، وسط تحذيرات من تطبيق السيناريو السوداني. تضاف إلى ما تقدم، الهواجس المرتبطة بوجود غالبية من وصلوا إلى السلطة السورية على قوائم الإرهاب في مصر، سواء تلك المعلنة بأحكام قضائية أو غير المعلنة لدى الاستخبارات المصرية التي تتابع عن قرب مستجدات الوضع في سوريا عبر أطراف وسيطة وعبر قنوات اتصال «مقيّدة ومشروطة».

وعلى رغم رسائل الإغراء التي وصلت إلى القاهرة عبر بعض الوسطاء، بشأن فرص كبيرة في إعادة الإعمار يمكن أن تستفيد منها شركات مصرية، إلا أن مصر قابلت تلك الرسائل بالمطالبة بعدم احتضان سوريا لأيّ من قيادات جماعة «الإخوان المسلمين» على أراضيها، مشددة على ضرورة استقلالية القرار وعدم التبعية لتركيا، وخصوصاً في ما يتعلق بالتعامل مع الأكراد والمعارضة في الداخل، وهي أمور لم تحصل على إيجابات واضحة ومحددة بشأنها. وفيما ترغب «الهيئة» في طيّ صفحة الماضي وإعادة تقديم نفسها على نحو ديموقراطي عبر مسار انتقالي يجري العمل على تحضيره، ينتهي بانتخابات رئاسية وبرلمانية في أعقاب إقرار دستور يُقرّ من جانب مختلف الأطراف السورية، تشكّك القاهرة وأبو ظبي في قدرة «الهيئة» على تنفيذ تلك التصورات، في وقت يتشارك فيه البلدان في رفض التعاون مع أي أنظمة إسلامية «سنّية». ومع ذلك، يبدي الطرفان رغبتهما في تجنب الصدام وانتظار الأفعال، على رغم أن هويّة من اختيروا في سوريا، في الأيام الماضية، للتواصل مع القاهرة وأبو ظبي، على المستوى الأمني، لم تكن محفّزاً بالنسبة إلى كلا البلدين كي يعدّلا موقفهما، على أن مصر لا ترفض بالمطلق التعامل مع السلطات السورية الجديدة وفق ضوابط تتّسق وسياساتها الخارجية، خلافاً للإمارات.

> يعتقد المسؤولون المصريون أن أنقرة تسعى إلى تحويل سوريا إلى ولاية تركية

في المقابل، تسعى تركيا إلى تحقيق مكاسب عديدة في سوريا، من خلال الإسراع في توقيع اتفاقيات مع السلطات السورية الجديدة، على غرار ترسيم الحدود البحرية والتعاون الاقتصادي، فيما تأمل السعودية حجز مكان لها في المسارات الاقتصادية. ويعتقد المسؤولون المصريون أن أنقرة تسعى إلى تحويل سوريا إلى ولاية تركية، بينما التهافت السعودي ينبع من رغبة الرياض في استعادة نفوذها في دمشق، إلى جانب المناورة بورقة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، في مقابل امتيازات وإجراءات مستقبلية قريبة لا تكون سوريا مستثناة منها.

ضغط أميركي وتركي على بغداد
دمشق تطلب إعادة تصدير النفط

بغداد – فقار فاضل

كشف نائب في البرلمان العراقي أن إدارة سوريا الجديدة طلبت من حكومة بغداد استئناف إرسال النفط الخام إليها، وذلك جراء أزمة الوقود التي تفاقمت منذ سقوط نظام بشار الأسد، مستدركاً، في تصريح إلى «الأخبار»، بأن «العراق حالياً لا يستطيع التعامل مع سوريا بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني التي تعيشها البلاد». وأكد النائب الذي طلب عدم هويته أنه «ستكون هناك مستقبلاً اتفاقات بين البلدين على عدد من الملفات المشتركة بينهما، ومنها إعادة تصدير النفط الخام الذي كان يرسل يومياً في زمن نظام الأسد، وأيضاً عودة العمل على التصدير من ميناء بانياس ومنع تهريب النفط عبر أراضي سوريا». وأوضح النائب أن «توقّف تصدير النفط إلى سوريا هو قرار داخلي عراقي غير معلن، لأنه كان يرسل إلى سوريا بموجب اتفاقيات وعقود سابقة، وهو ما يمكن أن يحدث مجدداً في المرحلة المقبلة».

جندي عراقي يقوم بدورية على الحدود العراقية مع سوريا (أ ف ب)

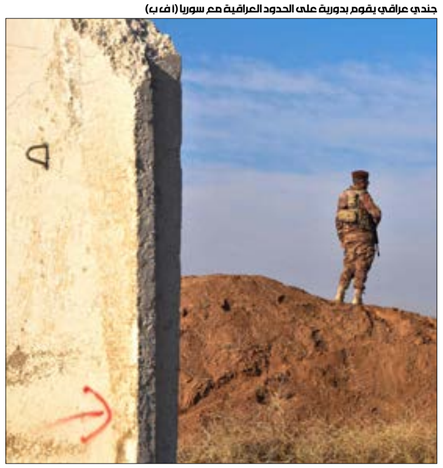

عودة نغمة «فلول النظام»: القتل على الهوية لم يعد «حالات فردية»

تشهد الساحة السورية رفضاً شديداً من قطاعات شعبية واسعة، وإن في الخفاء، لالتهاكات الجارية في ظل حكم السلطات السورية الجديدة التي تقودها «هيئة تحرير الشام» بزعامة أحمد الشرع، والتي تبرّرها «الهيئة» بأنها «حالات فردية» تعمل على «مكافحتها». كما تدرج «تحرير الشام» على القيام بنشر أخبار الانتهاكات أو تصويرها تحت خانة «التحريض الطائفي»، وهو ما يعتبره كثيرون إزاوجية في معايير التعامل مع القضية التي تُعد أول اهتمامات الرأي العام في سوريا، والمحكوم بالقلق والمخاوف التي تبدو مشروعة، وخصوصاً لدى الأقليات.

ويأتي هذا في وقت يتداول فيه الأهالي المقيمون في شارع الحضارة في حمص، أنباء عن أن عناصر «الهيئة» فتحوا النار بشكل مباشر على المتظاهرين الأسبوع الماضي في المنطقة، الأمر الذي أدّى إلى مقتل شخص وإصابة خمسة آخرين، خلال التظاهرات التي خرجت في دمشق وعدد من مدن الساحل السوري وريف حماة وحمص، على خلفية انتشار تسجيل مصوّر يظهر عملية اعتداء على مقام الشيخ «أبو عبدالله الحسين بن حمدان الخصيبي» (مؤسس الطائفة العلوية) في حلب، والتي تبيّن أنها حصلت قبل نحو 20 يوماً، خلال دخول الفصائل إلى حلب. ويشير هؤلاء إلى أن التصريحات الإعلامية التي أطلقها مسؤولو حكومة الشرع في محافظة حمص، والذين اتهموا «فلول النظام» بإطلاق النار على المتظاهرين لتأجيج الحالة الطائفية، «هي الرواية نفسها التي كان النظام يعتمد عليها في تبرير قتل المتظاهرين في عام 2011». كما يستغرب هؤلاء حقيقة أن الحكومة التي كانت فرضت مساء الأربعاء حظراً للتجوال في مدينة حمص، لمنع استمرار التظاهرات المناوئة، لم تمانع خروج تظاهرات لمؤيديها في المدينة، تخللتها هتافات طائفية، في ما يمثّل بالنسبة إلى البعض استثماراً في الاحتقان الطائفي.

وشكّلت التظاهرات المشار إليها، وما تبعها من حالات انفلات أمني، ذريعة مناسبة للحكومة المؤقتة، التي بدأت حملات أمنية تحت عنوان عريض هو «ملاحقة فلول النظام البائد والمجرم». وفي أعقاب مقتل شجاع العلي، الملتهم بعمليات قتل واختطاف حصلت خلال الأعوام السابقة، في اشتباكات وقعت الخميس الماضي في قرية بقلسة في ريف حمص، قام عناصر من «الهيئة» باقتحام بعض القرى في المنطقة نفسها بحجة التفتيش والبحث عن السلاح، فيما أظهرت تسجيلات فيديو متداولة عدداً كبيراً من الهتافات والتهديدات الطائفية الطابع خلال تلك العمليات.

وبحسب شخصيات دينية ومجتمعية من الطائفة العلوية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الاجتماعات التي تُعقد مع ممثلي «إدارة العمليات العسكرية» تناقش بشكل أساسي المخاوف الشعبية الكبيرة من استمرار «العمليات الانتقامية» التي توصف بـ«الحالات الفردية»، أو تلك التي تُنسب إلى «مجهولين»، على غرار حادثة مقتل ثلاثة من القضاة الذين تمّ العثور على جثثهم بالقرب من قرية ربيعة في ريف حماة الشمالي الغربي. ويلفت أحد مشايخ الطائفة العلوية، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «ما يثير الاستغراب بشكل حقيقي هو وجود حالة من القبول الدولي بالحكومة الحالية والترويج لها، في ظل غياب الحديث عن الانتهاكات التي تُسجل بحق الأقليات، من قبل أي جهة أو منظمة دولية، بما فيها الانتهاكات بحقّ مسيحيي سوريا الذين كانوا قد تظاهروا يوم الثلاثاء الماضي على خلفية إحراق شجرة ميلاد من قبل مجموعة من العناصر الأجنبيين في مدينة السقيلبية في ريف حماة». وإذ يضيف أن «الحكومات التي تعمل على تطبيع العلاقات مع الحكومة الجديدة، لا تبدي أي موقف حقيقي أو فاعل حيال تطبيق القرار 2254 المعني بالحل السياسي، ولا تصدر أي موقف حيال ممارسات «هيئة تحرير الشام»، في إطار ما يسميه حلفاؤها بـ«العدالة الانتقامية»»، فهو يعتبر أن «العمليات الانتقامية التي تنفذها الهيئة وحلفاؤها ليست حالات فردية بالمطلق». ويتابع أنه «في ظل عدم وجود حماية ملموسة للأقليات، من الطبيعي أن تعلو أصوات الاستنجاد في الساحل السوري بالقوى السياسية العلوية في تركيا، مع تراجع الدور الروسي، وتخوين من يفكر بمطالبة إيران باتخاذ موقف حيال الأمر».

أما أحمد، وهو من الضباط السابقين في الجيش السوري برتبة مقدّم، فيتخوّف من عمليات التسوية الجارية التي يتم عبرها تسليم السلاح، وتسوية أوضاع العسكريين السابقين. وإذ يشير إلى اتفاق عُقد بين ممثلين عن «الهيئة» وأهالي الحي على «فتح مقر للتسوية داخل حي المزة 86 في دمشق، والذي تسكنه أكثرية علوية كان معظم شبابها من العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية»، فهو يوضح أن الاتفاق جاء في أعقاب اقتحام الحي من قبل مجموعة من الأشخاص الذين زعموا أنهم من الأمن العام، ما أفضى إلى الاتفاق المذكور الذي يمنع بموجبه «دخول قوات الحكومة الجديدة إلى أي منزل إلا بحضور مختار الحي وعدد من الشخصيات المجتمعية، وفتح الطريق من وإلى الحي بعد إغلاقه لمدة يومين بسبب التظاهرات التي خرجت للتنديد بإحراق مقام الخصيبي». ويعتبر الضابط أن ما تمّ ترويجه حول ما سُمي بـ«المقاومة الشعبية في الساحل السوري»، يمكن أن يكون «تمهيداً لحملات أشد عنفاً من قبل الأمن العام، في المناطق التي تسكنها الطائفة العلوية بحجة البحث عن عناصر هذه المقاومة المزعومة»، معتبراً أن «السلطات الحاكمة حالياً تكرر أساليب النظام السابق نفسها التي أفضت إلى تأجيج الموقف».

(الأخبار)

على الغلاف

مخاوف من تكرار سيناريو منبج
مناطق «الذاتية» أسيرة القلق

يطالب السكان في مناطق سيطرة «قسد» بإيجاد تسوية سياسية تنهي حالة الحذر والترقب (أ ف ب)

تشهد مناطق سيطرة «قسد» شمال شرق سوريا، حالة قلق بين الأهالي الخائفين على مصير منطقتهم، وسط ضعف في الحركة الشرائية. تهديداتها بمهاجمة تلك المنطقة، وإنهاء وجود «وحدات حماية الشعب» الكردية و«قسد» عسكرياً، فيما يطالب السكان هناك بإيجاد تسوية سياسية تنهي حالة الحذر والترقب التي يعيشونها، ومعها واحد من أعقد الملفّات الداخلية السورية.

لا لـ«باي عمشة»

منذ سيطرة فصائل «الجيش الوطني» على مدينة منبج قبل أسبوعين، بعد خروج «قسد» منها، تنتشر موجة من التذمّر الممزوجة بشيء من الجدّية، بين الأهالي الذين يبشّر بعضهم بعضاً بقدوم «أبو عمشة» (والمقصود، فصيل العمشات الذي يتزعّمه القيادي في الجيش الوطني، أحمد الجاسم)، وأنّ «علينا أن نخفّي ممتلكاتنا لأن مصيرها السرقة والتعفيش». وكان أهالي منبج قد اتّهموا عناصر من هذا الفصيل بالتحديد بالقيام بعمليات سرقة منظّمة للممتلكات، فضلاً عن اتهامات بالخطف والتصفية والقتل، وهو ما يشكّل هاجس السكان الرئيسي. ويقول نشأت، وهو من سكان منبج، إن ما عاشته مدينته «لا يشبه التحرير مطلقاً، إذ تعيش فوضى عارمة مع سيل من الاتهامات بالعمالة لقسد والنظام، كمبرّر لارتكاب الانتهاكات بحقّ الأهالي»، مطالباً بضرورة «تدخّل الحكومة الجديدة في دمشق لوضع حدّ للانتهاكات الحاصلة في منبج، التي باتت تفتقد الأمن والأمان بعد خروج قسد التي لم تكن تحظى بتأييد كبير في المنطقة أيضاً». جري في أيّ منطقة أخرى»، مطالباً بـ«تجميد نشاط الفصائل المؤذية، والاستعاضة عنها بفصائل قادرة على التعامل مع الأهالي وتطمينهم كما حصل في مدينة حلب».

بين الحلّين العسكري والسياسي

تُعدّ مناطق سيطرة «قسد» ذات أهمية استراتيجية وجغرافية واقتصادية، لكونها ترتبط بأكثر من 850 كيلومتراً مع كل من العراق وتركيا، فضلاً عن أنها تضمّ أراضي زراعية خصبة وسدود مياه ضخمة، وآباراً وحقول نفط وغاز، كانت تنتج، قبل عام 2011، أكثر من 90% من إنتاج البلاد. وهذه الأهمية، إلى جانب وجود قواعد أميركية فيها، وعدد غير قليل من السجون ومراكز احتجاز عناصر تنظيم «داعش»، ومخيمَي «الهول» و«روج» اللذين يستضيفان أكثر من 10 آلاف من أفراد عائلات التنظيم، تجعل من مناقشة مستقبل المنطقة حاجة ملحّة.

وفي ظلّ العداء الكبير الذي تكنّه أنقرة لـ«قسد»، التي تعتبرها الأولى امتداداً لـ«حزب العمال الكردستاني»، إلى جانب تسيُّد تركيا الملفَّ السوري بعد سقوط النظام، تبدو إمكانية الوصول إلى حلّ سياسي لهذه المنطقة أمراً في غاية التعقيد، وإنْ كان حلّ كهذا أساسياً للحؤول دون تحوُّلها إلى ساحة صراع عسكري. ولذلك، تحاول «قسد» مدّ جسور التواصل مع الحكومة الجديدة، من خلال إعلان موافقتها على حلّ نفسها، والاندماج في الجيش السوري الجديد، والعمل على إشراك شخصيات من «الإدارة الذاتية» في المؤتمر الوطني المقرّر عقده في الأسبوع الأول من العام الجديد، كمدخل ممكن لتفكيك هواجس أنقرة تدريجياً.

سلّة من العقد

لا يبدو ملفّ «قسد» هو الوحيد الذي يحتاج إلى طاولة حوار وحلول جذرية، في ظلّ وجود أكثر من 200 ألف موظّف في مؤسسات «الإدارة الذاتية»، نصفهم عناصر في «قسد» و«الأسايش»، بالإضافة إلى وجود أكثر من 4100 مدرسة تدرّس مناهج خاصة بـ«الذاتية»، وعدد من الجامعات الخاصة، وقانون خاص بالانتخابات والإدارة المحلية والتجنيد الإجباري، بموجب «عقد اجتماعي» (دستور) تحكم «الإدارة الذاتية» على أساسه نحو ثلث مساحة البلاد، منذ نحو عقد. والواقع أن جميع هؤلاء الموظفين سيتحوّلون إلى عاطلين من العمل، في حالة اندلاع الحرب. وفي السياق، يؤكد أحمد، وهو معلّم في مدارس «الإدارة الذاتية»، لـ«الأخبار»، أن «الخوف موجود لدى الأهالي بسبب الدعم الجوي الذي توفّره تركيا لهذه الفصائل، والخوف من دمار كامل للمنطقة، والتسبّب بموجات تهجير كبيرة من جديد»، مشيراً إلى أن «آلاف العوائل مهدّدة بفقدان مصدر عيشها لكونها تعمل لدى الإدارة الذاتية، في حال لم يكن هناك حلّ يراعي مصلحتها أيضاً في عدم إشعال حرب جديدة قد تؤخّر الاستقرار الذي تبحث عنه لتوطيد حكمها، بعد الحصول على إشارات إقليمية ودولية إلى القبول بها كجهة حكومية رسمية ستدير البلاد خلال السنوات القادمة».

(الأخبار)

عن حلول لمناطق شمال شرق سوريا، تبعد عنهم ويلات حرب سيكون ثمنها عالياً»، مشدداً على «ضرورة الاتّعاظ من تجربة الـ 14 عاماً السابقة التي عاشتها البلاد، وتجنّب تكرار أحداثها من جديد في الشرق السوري».

ما الحلّ؟

ترى مصادر مطّلعة أن «موقف القائد العام للإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع، الإيجابي تجاه قسد، في تصريحاته الأخيرة، جاء بعد تأكيد قسد قبولها بنشر قوات من هيئة تحرير الشام كقوات فصل بينها وبين الجيش التركي، بعد انهيار الجيش السوري الذي كان ينتشر في المنطقة قبل سقوط النظام»، معتبراً أن «هناك إشارات إيجابية يمكن البناء عليها للتوصّل إلى حلول دبلوماسية، وسط توقعات بدخول واشنطن على الخط كجهة ضامنة للطرفين». كما ترى المصادر أن «أيّ تعثّر للمحاولات الحالية لإيجاد صيغة واضحة لمستقبل مناطق شمال شرق سوريا، سيدفع الأمور نحو التصعيد»، متوقعة أن «تلجأ هيئة تحرير الشام إلى القيام بدور الوسيط بين قسد وتركيا، لمصلحتها أيضاً في عدم إشعال حرب جديدة قد تؤخّر الاستقرار الذي تبحث عنه لتوطيد حكمها، بعد الحصول على إشارات إقليمية ودولية إلى القبول بها كجهة حكومية رسمية ستدير البلاد خلال السنوات القادمة».

> ثمّة توقعات بأن تلجأ «هيئة تحرير الشام» إلى القيام بدور الوسيط بين «قسد» وتركيا

(الأخبار)

تحريكٌ «المسألة الكردية» في تركيا
أوجالان منفتح على الحلّ

محمد نور الدين

لم تكن مصافحة زعيم «حزب الحركة القومية»، دولت باهتشلي، زعماءَ «حزب الديموقراطية والمساواة للشعوب» الكردي، في افتتاح العام البرلماني التركي في الأول من تشرين الأول الماضي، مجرّد مصادفة، بل - بحسب ما ظهر من تطوّرات لاحقة - بداية مسار لا يُعرف أحد متى أو كيف سينتهي. ولعلّ أولى أسباب مفاجأة باهتشلي، في حينه، أنها جاءت من العدو الأول للأكراد والحقوق الكردية في تركيا؛ وبما أن زعيم «الحركة القومية» هو الشريك الأصغر للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في السلطة، فإن مبادرته تلك جاءت على الأغلب بإيحاء وتنسيق تامّ بين الرجلين. أمّا الخطوة التي تلت، فكانت أكبر من مفاجأة المصافحة؛ إذ أعلن باهتشلي، بعدها بأيام، أنه سيعمل على حلّ المسألة الكردية من بوابة دعوة زعيم «حزب العمال الكردستاني»، عبد الله أوجالان، المعتقل منذ عام 1999 في جزيرة إيمرلي في بحر مرمرة، ليلقي كلمة أمام كتلة نواب الحزب الكردي في مبنى البرلمان، يدعو فيها إلى السلام وتخلّي حزبه عن العمل المسلّح.

وفي الـ23 من تشرين الأول الماضي، سُمح للنائب عمر أوجالان، ابن شقيق عبد الله أوجالان، بزيارة عمّه في معتقله، فيما كانت الخطوة العملية الأولى، السبت الماضي، عندما زاره في إيمرلي نائبان عن الحزب الكردي، هما: سري ثريا أوندير، وبرفين بولدان، واستمر اللقاء بينهم ثلاث ساعات، علماً أنه اللقاء الأول على صعيد حزبي رسمي منذ الخامس من نيسان 2015. وبعد ذلك بساعات، نشر النائبان بياناً مفصّلاً بمحتوى ما تطرّق إليه المجتمعون، جاء فيه أن «صحة أوجالان جيدة، ومعنوياته عالية، وتقييماته لحلّ المشكلة الكردية مهمّة جداً». وشدد أوجالان على أنه «يجب تعزيز أواصر الأخوة التركية - الكردية»، واضعاً الكرة في ملعب السلطات التركية، بالإشارة إلى أنه «على تركيا أخذ زمام المبادرة، والتصرّف بشكل بنّاء، من دون الوقوع في حسابات ضيّقة ومرحلية»، محدّداً البرلمان التركي كمنطلق لهذه الجهود. ورأى أن «أحداث سوريا وغزة (لم يذكر لبنان)، وتدخّلات القوى الخارجية، تفرض عدم تأجيل الحلّ»، داعياً السلطة إلى «الأخذ بجدّية باقتراحات المعارضة على أساس أن لها قيمة كبيرة لنجاح الحلّ». كما قال في ردّ مباشر على دعوة زعيم «الحركة القومية» له إلى إلقاء بيان أمام النواب الأكراد: «أنا على استعداد لاتّخاذ الخطوة الإيجابية اللازمة وإجراء النداء اللازم»، مضيفاً أنه «عصر السلام والديموقراطية والأخوة لتركيا والمنطقة».

> ما يلفت النظر في موقف أوجالان، ربطه حلّ المشكلة الكردية بما يجري في سوريا وغزة

وعلى الرغم من كل تلك الإيجابيات، إلا أن الشيطان يكمن في التفاصيل، التي هي في الحقيقة لبّ المشكلة، علماً أن أحداً لم يتطرّق إليها، لا الأكراد، ولا السلطة، وعلى رأسها ما يلي:

1- عندما يدعو باهتشلي، أوجالان، إلى توجيه نداء في البرلمان لترك «حزب العمال» السلاح، والتخلّي عن الإرهاب، فهو لا يوضح ما هو الثمن المقابل الذي يمكن أن تقدّمه النخبة التركية للأكراد.

2- إن المطالب الكردية واضحة ومعروفة منذ وقت طويل، وهي: منح المجموعة الكردية - وعددها لا يقلّ عن 12 مليون نسمة - حقوقاً دستورية كاملة في الهوية، من حقّ التعلّم باللغة الكردية في المناطق ذات الغالبية الكردية، وحرية التعبير عن الهوية في جميع المجالات، ومراعاة التعيينات في المناصب الخاصة بالمناطق الكردية لتكون مثلاً من حصة السكان المحليين.

3- في المقابل، لا يشير الأتراك من قريب أو بعيد إلى أيّ مطلب كردي، ليس الآن فقط، بل منذ تأسيس الجمهورية عام 1923، حيث واجهت هذه الفئة حملات إبادة في عهد العلمانيين/ القوميين. والأمر نفسه ينطبق على التيار الإسلامي الذي مثّله أولاً نجم الدين إربكان، ومن ثم رجب طيب إردوغان، علماً أن هذا التيار كان يكتفي بالحديث عن «الأخوة الإسلامية»، مقرّاً بوجود قضية» كردية، لكن من دون أيّ ترجمة عملية لهذا الشعار.

4- بناءً على ما تقدم، يتعذّر توقُّع أن يكون نداء أوجالان، في حال تحقّق، دعوةً صريحة إلى التخلّي عن السلاح. وإذا كانت أنقرة تراهن على شقّ إسفين بين أوجالان وقيادة «الكردستاني» في جبال قنديل في العراق، فإن التفاؤل بحلّ للمشكلة لن يكون في محلّه عندها. والكلام هنا يتّصل بما يتمّ نشره في الصحف الموالية عن «شراكة» بين إردوغان وباهتشلي وأوجالان لحلّ المشكلة بعيداً من أيّ دور لقادة «قنديل».

5- ما يلفت النظر في موقف أوجالان، ربطه حلّ المشكلة الكردية بما يجري في سوريا وغزة، وتدخّل القوى الخارجية، وهو ما يفتح أمام إمكانية حلّ المسألة الكردية في تركيا وسوريا معاً.

زار نائبان عن الحزب الكردي، أوجالان، في سجنه في جزيرة إيمرلي السبت الماضي (أ ف ب)

طوفان الأقصى

«الإصلاح» يصطدم بالحقائق اليمنية
استنساخ تجربة سوريا مستعص

لقمان عبد الله

بعد سقوط سوريا بيد الفصائل المسلحة، تحمس حزب «الإصلاح»، فرع «الإخوان المسلمين» في اليمن، وتعامل مع المتغيرات السياسية العربية والإقليمية على أنها مقدّمة للانقلاب على سلطة صنعاء. إذ دعا كبار قادته إلى استنساخ التجربة السورية في اليمن، في حين نشرت وسائل إعلام الحزب عدداً من الدراسات والأبحاث التي ركّزت على «التماثل بين الحالتين السورية واليمنية»، معتبرة أن سقوط دمشق كنقطة ارتكاز في محور المقاومة، سيؤدي تلقائياً إلى لحاق بقية أطراف المحور بالمصير نفسه، خصوصاً في البلدان التي تشهد انقسامات داخلية كاليمن.

ويبدو أنه لا ضير أو حرج بالنسبة إلى قادة «الإصلاح»، في أن تتزامن مواقفهم تلك، مع التهديدات الإسرائيلية اليومية لليمن، والشروع في تدمير منشآته الاقتصادية وبنيته التحتية، والذي يبرّره مسؤولو الحزب بأن جبهة الإسناد اليمنية «مسرحية»، وأن التقاذف الصاروخي بين إسرائيل واليمن لا يخدم مصلحة البلاد ويجلب لها الخراب والدمار لمصلحة قوى خارجية. ورغم مرور أكثر من سنة وثلاثة أشهر على انخراط اليمن في جبهة الإسناد، واعتراف حركة «حماس» بفاعلية الدور اليمني في إسناد غزة، لا يزال «الإصلاح» ينكر هذه الفاعلية، ولم يقلع عن سرديته المتحورة حول أن المقاومة اليمنية للهيمنة الأميركية وللكيان الصهيوني هي صراع إيراني - إسرائيلي على الساحة اليمنية.

وينطلق «الإصلاح» في قراءته للأحداث من أن المنطقة تشهد ديناميات جديدة أملتها المتغيرات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها تراجع روسيا جراء انخراطها في الحرب مع أوكرانيا، وتسبُّب قوط نظام بشار الأسد في دمشق في خسارة إستراتيجية لإيران، و«انكفاء حزب الله» إلى الداخل بعد تعرّضه لضربات منهكة أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتوقّع تفكك حركة «أنصار الله» والدولة اليمنية عموماً جراء العدوان الأميركي - البريطاني - الإسرائيلي. وعزّزت كل تلك العوامل، الحقيقية أو المفترضة، الرغبة لدى قادة «الإصلاح» في التخطيط لالتقاط الفرص لإحياء شعار «عائدون يا صنعاء»، وتحويله إلى واقع حقيقي شبيه بالمتغير السوري.

وقد كان النائب في كتلة «الإصلاح» البرلمانية المقيم في إسطنبول، حميد الأحمر، عقب زيارته الرياض، واضحاً في التعبير عن تلك الرغبة عبر حسابه على منصة «إكس»، إذ قال إن «التحرّكات الأخيرة التي جرت في الرياض، تهدف إلى تجنّب الكلفة البشرية لاستعادة صنعاء من قبضة المليشيات الحوثية». وأضاف الأحمر أن «الرياض هي عاصمة القرار العربي. وإغادرها الآن بعد أن التقيت بعدد من القيادات اليمنية المتواجدة التي تداعت إليها استجابة للمطالب والضغوط الشعبية المتنامية للاستفادة من المستجدات الدولية والإقليمية، لإنهاء الانقلاب الحوثي البغيض واستعادة الدولة».

على أن سكرة «الإخوان المسلمين» في اليمن بالمتغير السوري لم تطُل، حتى جاءت الفكرة التي بيّنت أن حسابات الحقل السوري لا تتوافق مع البيدر اليمني. إذ إن التأييد الشعبي لحركة «أنصار الله» بعد الانخراط في جبهة إسناد غزة، لم يشمل فئات وازنة من القاعدة الشعبية لحزب «الإصلاح»، بما يشمل عدداً كبيراً من النشطاء والقادة الميدانيين والضباط المحسوبين على الحزب وعلى بقية المكونات التابعة لـ«المجلس الرئاسي». ثم إن الصراع بين أعضاء هذا المجلس لا يزال محتدماً منذ تأسيسه عام 2022، حيث يعمل كل طرف فيه بعيداً عن الآخر وباسم «الرئاسي». كما أن المتغيرات في المنطقة تشير إلى إمكانية توسيع الفجوة بين أعضاء «الرئاسي»، كونها أجّجت الخلاف بين «الإصلاح» وخصومه المحسوبين على السعودية والإمارات، والذين يخشون استفادته من المتغير السوري على حساب بقية المكونات المشكلة لما يسمى «الشرعية».

ومع ذلك، حاول الحزب إغراء السعودية بالخروج من الهدنة المعمول بها مع اليمن، طالباً الشراكة في استئناف الحرب. إلا أن حسابات المملكة تختلف كلياً عن أجندة «الإخوان المسلمين»،

> أصطدم «الإصلاح» بالواقع اليمني المعقّد والذي لا يتطابق مع الواقع السوري

وهي تنظر إلى انتقال الحكم في سوريا إلى جماعات مشابهة لهم بكثير من الريبة والحذر.

ورغم أن الشراكة السعودية معهم في اليمن هي حالة استثنائية أملتها الضرورة والواقعية السياسية، على خلاف تعاطي الرياض مع بقية أفرع «الإخوان» في العالم، والمدرجة على لوائحها للإرهاب، إلا أن المملكة لا تزال حاضرة لديها وبقوة حالة تنكّر «الإصلاح» للعلاقات التاريخية التي ربطت الطرفين زهاء 3 عقود، عند بداية «الربيع العربي» وانشقاق الحزب عن حليفه الموثوق الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، الأمر الذي أدى إلى انهيار الحكومه وصعود حركة «أنصار الله» لملء الفراغ. وفي رأي المملكة، فإن المنسب الرئيسي في سقوط العاصمة اليمنية بيد «أنصار الله»، هو انتهازية «الإصلاح».

وعلى أي حال، لا يستطيع «الإصلاح» القيام بأي نشاط معادٍ لصنعاء من دون موافقة الرياض، في حين يبدو أن الأخيرة ادركت، خصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة، عدم جدوى الدخول مجدداً في أي صراع مع اليمن، وأثرت سياسة الانكفاء إلى الداخل، بعدما تبين لها أن الدول الكبرى تركتها وحيدة في مواجهة اليمن. ورغم تعرضها لضغوط شديدة من قبل الغرب للمشاركة في تحالفات عسكرية ضد «أنصار الله»، إلا أنها أحجمت عن ذلك.

ولعل أكثر من عبّر بدقة عن هذا الموقف السعودي المتحفظ، هو السفير الأميركي الأسبق لدى اليمن، جيرالد فايرستاين، الذي قال في تصريحات إلى «معهد الشرق الأوسط» الأميركي، إنه «في غياب حل لمشكلة غزة، كان السعوديون وشركاؤهم في الخليج حذرين في تحدي الحوثيين. وينبع حذرهم من مخاوف من أن الموقف القوي بشأن الهجمات البحرية التي تشنّها الجماعة قد يكون غير شعبي في الداخل، ويُنظر إليه على أنه يدعم إسرائيل، كما أنه قد يؤدي إلى تجدّد الهجمات الحوثية ضد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي على نطاق أوسع».

وتابع فايرستاين: «أدى الغضب والإحباط في العالم العربي إلى تجميد المزيد من التوسع في اتفاقيات أبراهام، وتقليص نفوذ الولايات المتحدة، وإعادة إشعال الدعم الشعبي العربي للقضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، وبدعم من إيران، استخدم (أنصار الله) موقعهم العسكري على ساحل البحر الأحمر في شمال اليمن لإظهار دعمهم لحركة (حماس) والفلسطينيين، وتهديد الشحن الدولي في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن وتهديد إسرائيل نفسها بالأسلحة الهجومية، ما جعل المجموعة مصدراً رئيسياً للتوتر وعدم الاستقرار الإقليمي واليمني».

تدريبات عسكرية مشتركة في الساحل الغربي
خصوم صنعاء يواصلون تحشيدهم

صنعاء - **رشيد الحداد**

بذريعة تجنيب صنعاء مأساة قطاع غزة، صعّدت القوى الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي تحريضها ضد عمليات «أنصار الله» في العمق الإسرائيلي، متهمةً الحركة باستدعاء عدوان إسرائيلي - أميركي - بريطاني لتدمير البنية التحتية لليمن وقتل اليمنيين. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، اتجهت تلك القوى، وعلى رأسها حزب «الإصلاح»، إلى التشنيع على العمليات اليمنية بوصفها بـ«الإرهابية»، والتشكيك في صدق نوايا صنعاء في مساندة الشعب الفلسطيني، واتهام الحركة باستغلال تعاطف اليمنيين مع غزة لتنفيذ أجندات أخرى، منها تثبيت السيطرة على المحافظات الواقعة تحت سيطرتها. كما قلّلت هذه القوى من قدرات «أنصار الله» على مواجهة العدو الإسرائيلي.

كذلك، أيد مسؤولون في حكومة عدن، خطط الاغتيالات المعلنة من قبل العدو ضد قيادات «أنصار الله»، وهو ما قوبل بسخط شعبي واسع في مناطق سيطرة صنعاء، واعتبره مراقبون مقدمة لتحالف علني بين القوى اليمنية المناهضة للحركة والكيان الإسرائيلي، الذي لم يغفل حماس تلك القوى لشن حرب داخلية بالوكالة أيضاً، من خلال حديثه المتكرر عن ضرورة دعم الحكومة الموالية للتحالف، والتي سبق لوسائل إعلام عبرية أن كشفت عن وجود تواصل بين بعض أطرافها وبين تل أبيب. وفي هذا الإطار، كشف أكثر من مصدر مقرب من حكومة عدن، لـ«الأخبار»، عن ترتيبات يجريها حزب «الإصلاح» مع فصائل موالية للإمارات في الساحل الغربي ومأرب، للمرة الأولى منذ سنوات، تمهيداً لتصعيد محتمل. وأشارت المصادر إلى أن التقارب بين الطرفين جاء بإيعاز أميركي بهدف تنفيذ عملية برية خاطفة ضد قوات «أنصار الله». وكانت صحيفة «الأمناء» المقربة من «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات، أكدت وجود تحضيرات عسكرية تجريها قوى عسكرية موالية للتحالف لإطلاق العملية المشار إليها، مطلع العام الجديد، بدعم دولي. ونقلت عن مصدر وصفته بالرفيع قوله إن «استمرار تهديد الحوثيين المتصاعد للملاحة في البحر الأحمر، وما ألحقه ذلك من أضرار بالشعب اليمني، دفع إلى تشكل إجماع دولي على ضرورة التحرك عسكرياً لإنهاء الأزمة». وفي المواز‌اة، تحدث الباحث في «مركز واشنطن للدراسات اليمنية»، سيف المثنّى، في منشور على «إكس»، عن أن «قوات فرنسية وأميركية تشرف على تدريب وحدات خاصة تابعة للقوات الموالية للتحالف في المحافظات الشرقية».

وسيكون من شأن هذا التوجه - في حال صحته - أن يعيد السعودية التي حاولت أخيراً تجنّب تداعيات الصراع إلى حلبته. ويعود ذلك إلى أن القوى العسكرية، ولا سيما السلفية منها، متواجدة في شرق اليمن، وخاصة في محافظة المهرة الخاضعة لقوات سعودية منذ عام 2018. وبحسب مصدر في «لجنة اعتصام قبائل المهرة» المناهضة للوجود العسكري السعودي في المحافظة الواقعة على الحدود اليمنية - العمانية تحدث إلى «الأخبار»، فإن السعودية، وبتنسيق مع الولايات المتحدة، دفعت نحو تشكيل فصائل عسكرية جديدة من عناصر التيار السلفي المتواجدين في مديرية حصوين وعدد من مناطق المهرة.

وبالتوازي مع ذلك، تُسجل ترتيبات عسكرية في جبهات تعز الواقعة تحت سيطرة حزب «الإصلاح»، والتي تشهد خروقات شبه يومية لاتفاق وقف إطلاق النار، وتحشيداً من طرفي الصراع تحسباً لمعركة واسعة. ويأتي هذا وسط استمرار حالة النفير العام الذي تعيشه صنعاء منذ أيام، بالتزامن مع استمرار حالة الاستنفار القبلي الذي تشهده محافظات صنعاء وعمران وحجّة وذمار والمحويت وصعدة، في إطار الاستعداد لردع أي تصعيد برّي من قبل القوى الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، ولا سيما بعد تردّد أنباء عن توجه أميركي - إسرائيلي للحصول على ضوء أخضر من مجلس الأمن لضرب اليمن.

طوفان الأقصى

الموت برداً... أحدث طريقة للقتل في غزّة

غزة – **يوسف فارس**

لا تحمل المنخفضات الجوية في زمن الإبادة في قطاع غزة سوى المزيد من الموت. ويقوم الأهل بتفقّد أطفالهم عقب كل ليلة باردة، ليحصوا مَن تجمّد الدم في أوردته من البرد الذي أودى بحياة سبعة نازحين، كان آخرهم الطفل جمعة البطران البالغ من العمر 20 يوماً. هكذا، يتحول الموت من البرد إلى شكل القتل الجديد الذي يتسبّب به التهجير، ويثير الصدمة التي ستغدو في قادم الأيام أمراً معتاداً. أما لماذا الموت برداً؟ فلأن أكثر من مليون إنسان يعيشون في خيم مهترئة من البلاستيك والقماش، لا يمكن أن تصمد أمام المطر الغزير، هذا إذا نجت من الرياح الشديدة. وتقول المواطنة آمنة المصري في حديث إلى «الأخبار»:

المقاومة تستغل المنخفض الجوي لتنفيذ عمليات الالتحام المباشر مع الاحتلال

«في داخل الخيام، نسينا الشعور بالدفء»، مضيفة أن «المطر بدأ يشتد بعد العشاء. طلبنا في الخيمة، لكن كل الأغطية التي بحوزتنا لم تفد في تدفئتنا ولو قليلاً. تجمّدنا من البرد وغرقنا بمياه المطر وأمضينا الليل واقفين ومبلّلين». وإلى جانب المصري القاطنة في مخيم البرمولك غربي مدينة غزة، كانت عائلة الرضيع البطران تُخرج الأغطية المبلّلة في انتظار طلوع الشمس. وقالت الحاجة أم محمد، لـ«الأخبار»، إنها أمضت الليل بكامله مع عائلتها تبحث عن مكان يحميها من المطر. وأضافت أن «الخيام كلها غرقت، وخرجتُ لأول مرة في حياتي تحت المطر أدعو الله أن يحبسه عنا. إننا نموت من البرد». أما على الصعيد الميداني، فقد كثّف جيش العدو غاراته في مناطق شمال القطاع كافة، حيث عوّضت وسائط المدفعية في هذه الظروف الجوية، غياب طائرات الـ«كوادكابتر» والاستطلاع عن سماء القطاع الذي شهدت المناطق المحاصرة فيه، العشرات من الرمايات المدفعية. وزعم جيش الاحتلال أنه لاحقَ خلايا مقاومة حاولت الانسحاب من مخيم جباليا شمالي غزة. وفي مقابل ذلك، بدا أن ظروف الشتاء والمنخفض الجوي، مثالية جداً لتنفيذ عمليات الالتحام المباشر من قبل الأذرع العسكرية، إذ أعلنت «كتائب القسام» تنفيذ عملية مركّبة في مخيم جباليا، حيث تمكّن مقاتلوها من اقتحام نقطة عسكرية مستحدثة أقامها جيش الاحتلال في المخيم، وأجهزوا من مسافة صفر على 5 من الجنود، وأحرقوا دبابة «ميركافا» بطاقمها، واستهدفوا سيارة عسكرية كان في داخلها عدد من الجنود بالقنابل اليدوية وأوقعوهم بين قتيل وجريح. كما تحدثت الكتائب عن تدمير ناقلة جند بقذيفة «الياسين 105» وإيقاع طاقمها بين قتيل وجريح في بيت حانون شمالي القطاع. وأتى هذا في وقت أقرّ فيه جيش الاحتلال بمقتل أحد جنوده وإصابة آخرين في «حدث صعب» في مدينة بيت حانون. وذكرت وسائل إعلام عبرية أنه «في خلال الليل، وبينما كانت قوة إسرائيلية تنصب كميناً لمسلحين في المنطقة، رصدتهم قوة تابعة لحماس وتمكّنت من إطلاق قذيفة مضادة للدروع في اتجاههم، ما أدى إلى مقتل جندي من القوة ووقوع أربع إصابات خطيرة، من بينها إصابة ميؤوس منها». ومن جهتها، أكّدت «كتائب القسام» و«ألوية الناصر صلاح الدين» و«سرايا القدس» دكّ مراكز القيادة والسيطرة التابعة لجيش الاحتلال في مخيم جباليا بقذائف الهاون.

تحوّل الموت من البرد إلى شكله القتل الجديد الذي تسبّب به التهجير (أ ف ب)

وفي ظل هذا الزخم العسكري، زاد الحديث في وسائل الإعلام العبرية وعلى ألسنة قادة المعارضة والمحلّلين العسكريين عن قرب انتهاء عملية جباليا، وعن فاتورة الدماء الكبيرة التي دُفعت خلال 80 يوماً، من دون أن تُفضي إلى السيطرة التامة على المناطق التي دُمرت تماماً.

تقرير

موسكو وطهران نحو توقيع اتفاقية استراتيجية

طريق «تعميق» الشراكة سالكة

ريم هاني

فور سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، سارعت روسيا إلى التأكيد أنّ التطورات الأخيرة «لن تهدد» علاقاتها بإيران، معلنةً على لسان وزير خارجيتها، سيرغي لافروف، أنّ «تغيير القيادة البدوية وأوقعوهم بين قتيل وجريح. في سوريا لن يؤثر في العلاقة» بين البلدين. وأن الطرفين لا يزالان «مستعدين» لتوقيع الاتفاق الاستراتيجي «الجديد» بينهما، والذي أعلن عنه في وقت سابق. وفي مقابلة مع وكالة «سبوتنيك»، بيّن لافروف أنّ نص الاتفاقية «الضخمة» جاهز منذ فترة طويلة، وأنّ موسكو وطهران موافقتان عليه، موضحاً أنّ الاتفاقية «شاملة وطويلة الأمد» وقادرة، بطبيعتها، على الصمود في «الظروف» كافة، وبالتالي، فهي لا تتطلب حالياً أي «تعديلات»، علماً أنها تولي أهمية خاصة لتعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع ومكافحة الإرهاب، جنباً إلى جنب التصدي لـ«العديد من التحديات والتهديدات المشتركة» التي تواجهها موسكو وطهران.

وبعدما كان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد أعلن، في وقت سابق هذا الشهر، أنّه سيتم توقيع الاتفاقية الاستراتيجية الجديدة خلال زيارة الرئيس الإيراني، مسعود بيزيشكيان، المقبلة لروسيا، نقلت وكالة الإعلام الروسية الرسمية، نهاية هذا الشهر، عن السفير الإيراني لدى روسيا قوله إنّ بزشكيان سيزور موسكو في الـ 17 من كانون الثاني، لتوقيع الاتفاقية مع بوتين. وبالتزامن مع ذلك، نقلت وسائل إعلام إيرانية عن مسؤولين إيرانيين قولهم إنّ المبادرة الإيرانية «لتشكيل تحالف دولي مع موسكو ضد العقوبات الأميركية شارفت على الاكتمال»، فيما نقلت مجلة «نيوزويك» الأميركية عن محمد سليمان، مدير «برنامج التقنيات الاستراتيجية والأمن السيبراني»، في «معهد الشرق الأوسط»، قوله، في وقت سابق، إنّ «الاتفاق الشامل قد يؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات السياسية الوثيقة بين الطرفين، ما قد يعزز معارضتهما المشتركة للغرب، ولا سيما على ضوء الحرب الأوكرانية والعقوبات المفروضة عليهما». ويرى الخبير أنّه على الرغم من أن الاتفاق لم يأتِ على ذكر ذلك «بصراحة»، إلا أنّه قد يشمل زيادة التعاون في مجال «التكنولوجيا العسكرية أو تبادل المعلومات الاستخباراتية».

محور «واحد»

وعلى الرغم من أنّ الزيارة القادمة للرئيس الإيراني، والتوقيع على الاتفاقية، كانا متوقعين إلى حدّ بعيد، إلا أنّ توقيتهما يبدو لافتاً بشكل خاص، ولا سيما أنّه يأتي وسط تحذيرات متزايدة من التقارب الإيراني - الروسي، والذي لم يعد يقتصر، طبقاً لمراقبين، على دعم «محور المقاومة» في المنطقة، بل يمتد إلى كلّ «الصراعات حول العالم»، والتي تؤدي إيران «دوراً محورياً» فيها.

في هذا السياق، يورد «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» تقريراً جاء فيه أنّه لدى مناقشة قضايا السياسة الخارجية، كثيراً ما تتطرق وسائل الإعلام الدولية إلى «محورَين»، بشكل منفصل، وهما: المحور «الأوراسي» المكوّن من الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية، و«محور المقاومة» الذي «تقوده إيران في الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أنّه على الرغم من الاختلاف بين أعضاء كلّ من المحورَين «ودوافعهم»، فإنّ كليهما يتكوّنان من «خصوم الولايات المتحدة الأقوياء»، والذين يتشاركون «الأيديولوجيات التي تعارض الغرب والنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة»، فيما يبقى من الضروري، طبقاً لأصحاب هذا الرأي، الاعتراف بأنّ إيران هي «العقدة الحيوية» الواقعة عند «التقاطع بين المحورَين».

ويشير التقرير إلى أنّ إيران تصعّب «عملية وصول خصوم واشنطن إلى الشرق الأوسط»، وتهدد الشحن الدولي والقوات الأميركية وتلك الحليفة لها في المنطقة كما أنها لاعب «نشط» في ما يتعلق بـ«الترويج للتكنولوجيا العسكرية والخبرة التشغيلية والخبرة في ساحة المعركة» بالنسبة إلى المحور «الأوراسي»، ما يعرض شركاء الغرب ومصالحه للخطر في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، جنباً إلى جنب «تدخّلها بوقاحة في الانتخابات الأميركية وتآمرها على اغتيال دونالد ترامب»، على حدّ ما يرد في التقرير. ونظراً إلى أنّ «الغرب» هو الذي يخوض، من الناحية اللوجستية، الحرب ضد المحورَين، فمن المهم، طبقاً لأصحاب هذا الرأي، التعامل مع التحدي العالمي «المشترك» لا على أنّه «مجموعتان منفصلتان» من المشاكل المنتشرة في الشرق الأوسط وأوروبا ومنطقة «الهندي - الهادئ»، بل على أنّه «نظام استراتيجي شامل»، يتطلب التصدي لتهديداته «إجراءات ديبلوماسية وإعلامية وعسكرية واقتصادية».

وأخذاً في الاعتبار «المساهمة» الإيرانية «الضارّة» في المحورَين، يجب أن تكون طهران «محور» تركيز الجهود الغربية المستقبلية، بحسب الرأي المتقدم، من خلال منعها من امتلاك أي أسلحة نووية، وتقويض ترسانتها من الصواريخ الباليستية وقدرتها على الإنتاج العسكري، وتعطيل خطوط إمدادها، والاستمرار في تقويض «محور المقاومة»، وتقليص الموارد المتاحة لدى طهران لدعم كلا المحورين، ولا سيما من خلال فرض الحظر والعقوبات على صادراتها النفطية كجزء من سياسة «الضغوط القصوى».

ويشير التقرير إلى أنّ «فوائد» تلك السياسة ستنعكس على مناطق خارج الشرق الأوسط، من «أوروبا إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

كذلك تشمل الإجراءات المشار إليها، بحسب مراقبين، «الاستفادة من دروس حربَي أوكرانيا وإسرائيل، للتحضير للصراعات المستقبلية»، وخصوصاً من خلال الحوار بين «القيادة المركزية الأميركية»، و«القيادة الأوروبية - الأميركية»، و«القيادة الأميركية في المحيطين الهندي والهادئ»، بمشاركة إسرائيل وأوكرانيا وشركاء من الشرق الأوسط وأوروبا ومنطقة «الهندي - الهادئ».

وعلى الرغم من أنّ الأخير، «من المرجح أن تتبادل طهران وبكين المعلومات حول مواجهاتهما مع الأسطولَين الأميركيين الخامس والسابع على التوالي، والهجمات الباليستية والمضادة للسفن وردود الغرب عليها».

أما من الناحية اللوجستية، فإنّ الدعوات إلى العمل على تسريع جهود الإنتاج الدفاعي الجماعي الغربي، تكتسب زخماً مستمراً، بما يشمل نصائح بزيادة «الاعتماد على دول الخليج»، والتي يمكن أن تموّل «مخزوناً إقليمياً من الذخيرة» لشركاء «القيادة المركزية الأميركية»، يمكن أن يكون أيضاً بمثابة «احتياط» لمواجهة أي تطورات عالية محتملة «في مناطق أخرى»، جنباً إلى جنب تعطيل «قاعدة الإنتاج وسلاسل التوريد لدى المحورين، من خلال تعزيز قيود التصدير والعقوبات والجهود السيبرانية»، وعند الضرورة، «العمليات التخريبية والسرّية».

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4709

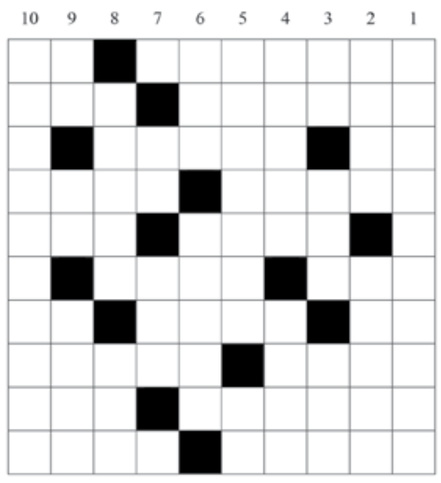

أفقيا

1- من أعمق أودية لبنان – شهر ميلادي – 2- مديرية في غرب السودان على حدود ليبيا وتشاد – نضارة وحسن – 3- بسط قدمه – دلّه على الطريق – 4- ساحات خصبة في الصحاري – ماركة سيارات – 5- جهنم – نجيعاً – 6- ضد أول – مفرد غبار – 7- حرف نصب – أحرف متشابهة – قلب – 8- ورق يجفف الحبر – من الحيوانات – 9- لامعات – نشحذ السكين – 10- من الأمراض – من أيام الأسبوع

عمودياً

1- مارشال بريطاني احتلّ فلسطين عام 1917 – 2- ماركة سيارات – نبات معروف في لبنان يُستعمل للزينة – 3- سحب – من قنات الصحر – شهاد – 4- آلة لفتح الأبواب – مغارة في لبنان يتدفّق منها نهر ابراهيم – 5- عائلة رئيس جمهورية نيكاراغوي – حرف نصب – 6- مدينة أردنية – فُفاجِيء – 7- آلة موسيقية – نادر بالأجنبية – 8- قليلة – من حيوانات المراعي – 9- للتاوه – والدة – راقصة وممثلة مصرية – 10- عاصمة دولة هايتي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- شذى حسون – ما – 2- بل – الليمون – 3- ليسوتو – برا – 4- لبري – مكوك – 5- آه – كارنو – 6- النمر – ين – 7- ريا – مريب – 8- نب – وز – البا – 9- ايجه – حنان – 10- ابنوب – لكش

عمودياً

1- شبل – فارنا – 2- ذليل – ليبيا – 3- سيانا – جب – 4- حاورهم – وهن – 5- سلتي – رمز – 6- ولو – حب – 7- ني – ماريان – 8- مبكر – بلال – 9- موروني – بنّك – 10- أناكوندا

sudoku 4709

3		1	2				9	
			1	4	8		5	
2		8		7	3		1	
4			5		6			
9		7				5		2
			7		1			4
	2			8		1		
	7		3	1	9			
	6				2	8		

حلول الشبكة السابقة

6	3	4	5	8	9	1	2	7
8	7	1	3	6	2	9	5	4
9	5	2	4	7	1	8	6	3
3	9	6	7	1	5	2	4	8
2	1	5	8	3	4	7	9	6
4	8	7	2	9	6	5	3	1
7	4	3	9	5	8	6	1	2
1	2	9	6	4	7	3	8	5
5	6	8	1	2	3	4	7	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 6

كلمة السر من 5 حروف: احدى الحواس لدى البشر

الاذن – الشعر – اوعية – اعصاب – الهضم – انف – جهاز – جلد – دماغ – شرايين – شم – عدسة – عضل – غدة – فك – فم – قلب – كبد – لوزتين – لسان – لعاب – مخ – نقي العظم – وريد

ل	ك	ك	د	ا	ق	ل	ب	ا	م	
ف	ب	ي	ل	ز	ا	ه	ج	غ	خ	
د	ر	ا	ا	و	ع	ي	ة	ا	م	
و	ذ	ن	ي	ي	ا	ر	ش	م	ظ	
ن	ل	و	ز	ت	ي	ن	ذ	د	ع	
ا	ف	م	ب	ا	ع	ل	د	غ	ل	
ن	م	ل	ص	ه	ل	ا	ل	د	ا	
م	ا	ش	ع	ض	ل	و	ج	ة	ي	
ق	ب	ا	ص	ع	ا	س	د	ع	ن	

حلول الشبكة السابقة: الأعلب

عملية حسابية 6

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪		=	30
٪	■	X	■	X	■	
	X	5	+		=	40
X	■	+	■	–	■	
	+		+	10	=	45
=	■	=	■	=		
50		40		30		

حلول الشبكة السابقة

6	X	10	+	39	=	99
X	■	X	■	+	■	
7	X	7	+	50	=	99
+	■	+	■	+	■	
57	+	29	–	10	=	76
=	■	=	■	=		
99		99		99		

شبكة العنكبوت 6

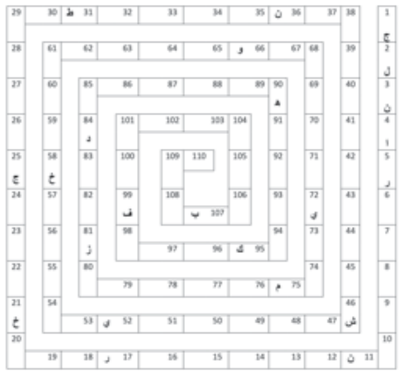

1 – 5 زهر الرمان
4 – 8 فيلسوف يوناني
7 – 11 مدينة فرنسية
11 – 17 مدينة ايرانية
16 – 23 ممثلة لبنانية
22 – 28 المرآة
27 – 37 رئيس عراقي راحل
36 – 40 امبراطور روماني
39 – 49 رجل دولة انكليزي راحل
48 – 51 مهبط الماء
50 – 60 من مؤلفات الاديب اللبناني ميخائيل نعيمة
59 – 64 بصوّران
63 – 74 عاصمة امارة اندورا
73 – 81 النشيد الوطني للجمهورية الفرنسية
80 – 91 امير من القادة الفاتحين اشتهر بالخطابة
89 – 92 يفرّ
92 – 102 عاصمتها واغادوغو
102 – 104 فنانة سعودية
104 – 107 طرقات
107 – 110 خلاف ساخن

حل شبكة العنكبوت السابقة

صندبد – بدري – ريمنترويب – روبرت دي نيرو – ولبد
المعلم – لمعان – انجرليك – كينو – توفيق بركات – تيرانا
– نابلس – لسان الحال – اليابان – انا كارينينا – انت
عمري – ياسمين – ناظم الغزالي – ليماسول – لوازمهم

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4709

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وباحث موسوعي لبناني (1946- 2006). من مؤلفاته « المعجم التاريخي للدول»

6+7+5+4+1+3 = العبرات ■ 11+10+9 = إقتراب الأجل ■ 8+2 = من الخضر

حل الشبكة الماضية: **كلود فرانسوا**

أدب

حصاد 2024 الساحة الأدبية لا تبارح منطقة الحذر

الحرب الإسرائيلية أرخت بظلالها على المشهد

شهد 2024 رحيل الكاتب الياس خوري صاحب «باب الشمس»

محمد ناصر الدين

ألقت الحرب الإسرائيلية الهمجية على لبنان بظلالها على الساحة الثقافية والأدبية في 2024، فانعكست سلباً على حركة النشر والتظاهرات الثقافية وأبرزها معرض الكتاب السنوي الذي احتجب هذه السنة لظروف قاهرة، فلا الفعالية التي دأب عليها «النادي الثقافي العربي» منذ عام

> اسهمت «هاشيت-انطوان» في نشر باقة كبيرة من الإصدارات توزّعت بين التاريخ والرواية والقصة

1956 (وهو أول معرض للكتاب في المشرق العربي) أبصرت النور في عاصمة الكتاب والنشر، وكذلك تأجّل المعرض المنافس الذي تقيمه نقابة الناشرين اللبنانيين لموعد يحدد لاحقاً. دور النشر هي الأخرى أعلنت بحذر وخجل عن إصداراتها، إذ تابعت «دار الآداب» مواكبتها للحدث الفلسطيني بإعلانها عن الجزء الثاني من رواية «قناع بلون السماء» للأسير الفلسطيني باسم خندقجي بعنوان «سادن المحرقة»، بعد نجاحها بجزئها الأول الذي يعرّي الأكاذيب والأطماع الصهيونية في الأرض الفلسطينية وحازت جائزة «البوكر» لهذا العام. يتابع خندقجي لعبة الفانتازيا السياسية بأن يضعنا وجهاً لوجه أمام «أور» الصهيوني أو الوجه الآخر لـ«نور» الفلسطيني. «أور» هو المحتل والمهزوم سلفاً والمأزوم دائماً والمحمّل قسراً وزوراً بتراث المحرقة، والمتخفي تحت قناع القوة المطلقة، والرافض بأن يقرّ بإنسانيته من أجل إمعانه في شيطنة الآخر، حتى وإن كان يحلم باللغة العربية ويتعلمها. يخرج خندقجي بنصّ بديع ليغوص في الإشكالية التي طرحها محمود درويش من قبل: «من منّا يصنع الآخر». الروائية اللبنانية هدى بركات هي أيضاً من الأسماء الكبيرة التي حضرت على كاتالوغ «دار الآداب» برواية «هند أو أجمل امرأة في العالم» حيث تصاب البطلة «هنادي» ذات الجمال الاستثنائي في طفولتها بمرض تضخّم الأطراف والعظام (الميكروميغاليا) وتتحول إلى مسخ. تتنكر الأم لابنتها المريضة وتخفيها في علّية المطبخ، لكن البطلة تنجح في الهرب. عبر مغامراتها بين باريس وبيروت، تأخذنا صاحبة «برد الليل» في مغامرة ممتعة تطرح الكثير من الأسئلة المحيرة والمبهمة التي تتناول مصائر أناس عاديين تحرّك أقدارهم الصُدف الكبيرة والصغيرة. وحدها دار «هاشيت-أنطوان» تركت منطقة الحذر وأسهمت في نشر باقة كبيرة من الإصدارات توزّعت بشكل أساسي بين التاريخ، فبرز كتاب للمؤرخ والباحث منذر جابر بعنوان «مسائل في أحوال الجنوب اللبناني-جبل عامل» الذي يتناول الحياة الأدبية والثقافية في جبل عامل منذ البذور الأولى للتشيّع حتى مطالع القرن العشرين، إلى جانب إصدارات أخرى في الرواية والقصة القصيرة والتوفيلا، وبين كتّاب مخضرمين أو آخرين أطلّوا على القرّاء بعملهم الأول: الروائية اللبنانية جمانة حداد تابعت في روايتها الأخيرة «وصايا شهرزاد الأخيرة» الحفر في النضال ضد البطريركية الذكورية موجهة النداء إلى المرأة الشرقية: «تذكّري أنّ جسدك هذا ليس ملكية العائلة، ولا ملكية المجتمع، ولا ملكية الدين، ولا ملكية التقاليد، ولا ملكية الوطن، ولا ملكية الثقافة ولا ملكية الزوج/ة... جسدك حصراً وتحديداً وبقينياً ونهائياً ملكيتك لك وحدك». وأطلّ الروائي والصحافي اللبناني صهيب أيوب بنوفيلا قوية بعنوان «ذئب العائلة» يشرّح فيها المفاصل الدقيقة لحياة أسرة طرابلسية لبنانية بعيون بطله «حسن السبع» الذي يكره الكون بأسره باستثناء أمه، فتنسج الشوارع والأزقة مع شخصيات النوفيلا ومصائرها وتصبح شهوداً على صراعاتها وحميمياتها، فيتابع القارئ حياة البطل وعائلته وجيرانه وينتقل معهم بين الماضي والحاضر، وبين الواقع والخيال، لتتداخل جوانب الفقر والعنف والجريمة، ما يمنح السرد طابعاً مثيراً وجريئاً لا يعوزه العمق. الكاتبة عزة طويل حضرت بعملها الأول «لا شيء أسود بالكامل» على قائمة منشورات «هاشيت-أنطوان»، وهي نوفيلا تتابع فصولاً من سيرة بطلتها التي تختبر الأمومة والخسارة والحب. عملت طويل بإتقان على فقرات الكتاب التي تبدو قائمة بذاتها حتى تغدو ناضجة وتمتلك إيقاعاتها الموسيقية المتوازنة، وتوازنها المثالي، ولحظات تشويق غير متوقعة بشكل متقن، لتعود الكاتبة وتربطها بالموزاييك الكلي لحياة البطلة وأسرتها، ما يخرج هذه الفقرات من دائرة القصص القصيرة التي لا يربطها رابط. كما طبعت الدار أعمالاً مميزة لعدد من الروائيين والكتّاب العرب مثل السورية سهى مصطفى في «اللعنة»، والعراقي نزار عبد الستار في «فورور»، والفلسطيني مازن معروف في «لعنة صبي كرات الطين»، والسوداني أمين تاج السر في «عورة في الجوار»، والعمل الأخير «سمك ميّت يتنفس قشور الليمون» للروائي السوري الراحل خالد خليفة. «دار النهضة العربية» انفردت بنشر كتاب نقدي بعنوان «حب إيه» للشاعر اللبناني بلال خبيز المقيم في الولايات المتحدة الأميركية. يحاول خبيز هنا أن يستقرئ بعض الذي أمانته الهيمنة الأميركية من قيم ومسالك، لكنه في الوقت ذاته يبحث في سبل التعايش مع الخواء الذي يسيطر على حيواتنا وعيشنا في ظل العولمة، في رحلة للبحث عن المعنى الذي ليس هو قطعاً «المعنى الذي رسخته الثقافات الأوروبية والذي لا يتحقق إلا في أحلامنا ومناماتنا». الكاتب والصحافي رامي الأمين المقيم هو الآخر في الولايات المتحدة، تناول في كتابه «الباكيتان» قصة التمثال القديم في ساحة البرج الذي هبطت عليه مطرقة سامي سليم بعدما رأت فيه «عصبة تكريم الشهداء» التي ينتمي إليها سليم «إهانةً للبنانيين وعيشهم المشترك» منذ انتصابه في الساحة في عام 1930، فياخذنا الأمين في رحلة بحث عن الرجُل الذي ضرب ضربته عام 1948، فيتفكك أمامنا الواقع اللبناني بكل مفارقاته العمرانية والثقافية وتناقضاته الطائفية. «دار الرافدين» (بيروت/ بغداد) التي خسرت فرعها النشيط ومكاتبها في ضاحية بيروت الجنوبية بفعل العدوان الصهيوني اشتركت مع «دار تكوين» (الكويت) في إصدار طبعة فاخرة للحوارات الكاملة للشاعر السوري-اللبناني أدونيس في مجلدات خمسة ضرورية لفهم تجربة أدونيس الرائدة كوجه من وجوه الحداثة الثقافية والشعرية في بيروت والعالم العربي ككل. كما نشرت الدار أخيراً الترجمة الكاملة لرواية توماس مان المذهلة «يوسف وأخوته» (ترجمة محمد إسماعيل شبيب) التي يعيد فيها الروائي الحائز «نوبل» سرد القصة التوراتية ليوسف مازجاً الموضوعات الدينية بالاستكشافات النفسية والفلسفية، ويحول السرد التوراتي إلى ملحمة تجمع الأسطورة بالأفكار الحديثة. «منشورات الجمل» (بيروت/ الشارقة) منحت «جائزة سركون بولص» هذا العام للشاعر والروائي الفلسطيني سامر أبو هواش، وأعلنت عن قرب إصدار الجزء الثاني من رسائل بودلير بترجمة صالح الأشمر وسحر سنالة. كما حضرت عناوين عدة مترجمة قوية على قائمة الدار مثل «عدن عدن عدن» لبيار غيوتا (ترجمة كاتب هذه السطور)، و«اليأس» لفلاديمير نابوكوف (ترجمة فالح الحمراني)، و«إمبراطورية العلامات» لرولان بارت (ترجمة توفيق قريرة)، و«الرقة» لدافيد فونكينوس (ترجمة صالح الأشمر). «دار رياض الريس» استذكرت الشاعرة والرسامة الراحلة ايتل عدنان بمئابة وصيتها عن الفلسفة والأدب والحياة والموت. كما استذكرت «دار نلسن» الشاعر العراقي الراحل سركون بولص بكتاب يجمع رسائل تنشر للمرة الأولى تبادلها مع الشاعر اللبناني وديع سعادة. الشاعر اللبناني عباس بيضون كانت له حصّة في الرواية بعمل قوي بعنوان «الشيخ الأحمر» عن «دار الشروق» المصرية. يتناول بيضون في العمل سيرة شيخ لبناني في قرية جباع في إقليم التفاح (جنوب لبنان) ويمر فيه على تحولات الدين والدنيا والمسار الصعب لدخول العامليين في الحداثة. كما صدرت لبيضون مختارات شعرية عن وزارة الثقافة العراقية إضافة إلى مختارات للشاعر بول شاول. كما صدرت الطبعة الشعبية المصرية لرواية علوية صبح البديعة «افرح يا قلبي» عن «الهيئة المصرية العامة للكتاب» اعترافاً بمكانة صبح كصوت متفرد في عالم الرواية العربية اليوم.

صدرت الطبعة الشعبية المصرية لرواية علوية صبح البديعة «افرح يا قلبي»

فاز الروائي محمد طرزي بـ «جائزة نجيب محفوظ للأدب»

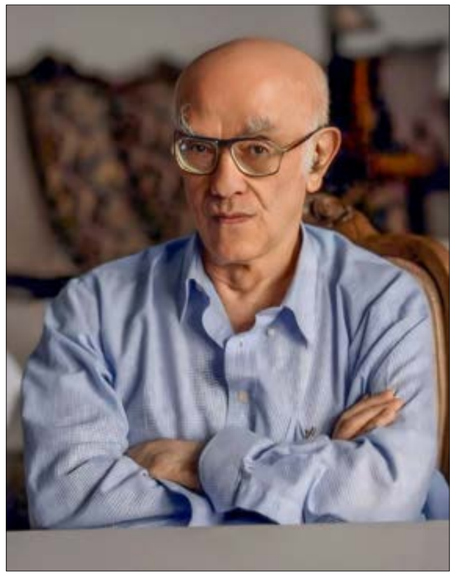

انطفا شوقي ابي شقرا، احد وجوه مجلة «شعر» وصاحب السوريالية الريفية في الشعر اللبناني

«دار الرياض الريس» استذكرت الشاعرة والرسامة الراحلة ايتل عدنان بكتاب بعنوان «في الحب واللغة»

وشارك الشاعر اللبناني شوقي بزيع بقراءات شعرية في عمان خلال الاحتفال السنوي الذي تنظمه «مؤسسة فلسطين الدولية» لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وكذلك نشر الشاعر اللبناني زاهي وهبي كتاب «عائد في انتظار النسوة» عن «دار مرفأ» (بيروت/ اسطنبول) كتحية لفلسطين العروبة والثقافة والنضال. خبر سار للرواية اللبنانية تمثل في فوز الروائي محمد طرزي بـ «جائزة نجيب محفوظ للأدب» عن روايته «ميكروفون كاتم صوت»، إضافة إلى فوز الرواية إياها بجائزة «كاتارا» للرواية العربية. كما فاز الشاعر اللبناني شربل داغر بـ «جائزة أبي القاسم الشابي» عن ديوانه «يغتسل النهر في ثأره» الصادر عن «دار خطوط وظلال» (عمان). ومن المفاجآت السارة أن

أطلت مجلة ثقافية جديدة في بيروت بعنوان «البعد الخامس»

أطلت مجلة ثقافية جديدة في بيروت بعنوان «البعد الخامس» تصدر بوتيرة شهرية عن «دار زمكان» لصاحبيها الكاتب عبد الحليم حمود وشادي منصور.

أما أبرز الأسماء التي غيّبها الموت عن الساحة الثقافية والأدبية، فتمثلت في الشاعر شوقي أبي شقرا، أحد وجوه مجلة «شعر» وصاحب السوريالية الريفية في الشعر اللبناني، والكاتب والناقد الياس خوري صاحب «باب الشمس» الذي ودّع محبيه بكتاب مرجعي حول معنى النكبة الفلسطينية، والشاعر جاد الحاج أحد الأصوات المميزة في جيل السبعينيات الشعري وصاحب رواية «شجرة الحنبلاس» التي يحلل فيها أسباب الحرب اللبنانية بما يغاير التفسير الطائفي والفئوي.

فازت «قناع بلون السماء» (دار الآداب) للأسير باسم خندقجي بجائزة «بوكر» العربية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 31 كانون الأول 2024 العدد 5392

غياب

رحيل الأب الروحي للأغنية الشعبية المصرية

أحمد عدوية... الاعتزال الأخير

محمد ياسين

على أعتاب 2025، شيّع المصريون أمس صاحب الصوت الشعبي الأهم، أحمد عدوية (1946-2024)، بعدما أضفى على الأغنية الشعبية طابعاً لم تشهده قبله، وأسّس لمنهج ولون غنائي كان سبباً في سطوع نجوم آخرين ساروا على خطاه من دون أن يقترب أحدهم من مقامه. وكان ابنه المطرب محمد عدوية قد أعلن عن خبر وفاة والده بعد وعكة صحية ألّمت به منذ مدة. سلك أحمد عدوية طريقاً صعباً من أجل الوصول. طريق لم يكن متاحاً له ولجيله في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في مصر. من الأفراح والمقاهي، خرج عدوية، ليصل إلى شارع محمد علي في وسط القاهرة، حيث كان المكان المكتظ بأهل الفن من العاملين في الموسيقى في بداية السبعينيات، يسيطر عليه نجم بحجم عبد الحليم حافظ كمطرب الدولة الرومانسي.

غنّى عدوية في زفاف الفنانة المصرية شريفة فاضل لتكون هذه نقطة الانطلاق، إذ تعاقدت معه في تلك المدة شركة الإسطوانات المصرية «صوت الحب»، ليقدم أعمالاً شهيرة مثل «زحمة يا دنيا زحمة» (تأليف حسن أبو عتمان، وألحان هاني شنودة، 1969)، و«السح الدح إمبو» (تأليف الريس بيرة، وألحان الشيخ طه)، و«سيب وأنا أسيب» (تأليف مأمون الشناوي، وألحان سيد مكاوي)، و«يا ليل يا باشا» (تأليف حسن أبو عتمان، وألحان محمد عصفور). وهكذا بدأ اسم عدوية في الصعود، وخصوصاً أنّه تعامل مع أهم المؤلفين والملحّنين في تلك الحقبة. إضافة إلى «سيب وأنا أسيب»، كتب له مأمون الشناوي مثلاً أغنيةً شهيرة جداً هي «كركشنجي دبح كبشه».

في زمن صعود الإسلام السياسي في مصر في نهاية حكم السادات، كانت أغنيات أحمد عدوية تنافس أصوات المشايخ

ومع عدوية، بدأت الأغنية الشعبية تنتقل من مرحلة شفيق جلال وطريقته المعتادة الهادئة في الغناء، إلى الطريقة الأجدد والأسرع التي بدأها عدوية، وكانت تتناسب مع عصر أنور السادات الذي سيطرت عليه السرعة في كل شيء. وفي زمن صعود الإسلام السياسي في مصر في نهاية مدة السادات، كانت أغنيات أحمد عدوية تنافس في الشوارع المصرية أصوات مشايخ ـ أمثال عبدالحميد كشك ـ كان معروفاً عنهم هجومُهم الدائم على الأغنيات والمطربين وكل مَن يعمل في الفن. الشهرة الواسعة لأحمد عدوية وأغانيه فتحتا له باب السينما. صحيح أنّه لم يكن الممثل المتمكّن الذي يستطيع أن يكمل هذا الطريق، إلا أنه شارك في عدد كبير من الأعمال مقارنة بكونه مطرباً شعبياً لا يتمتع بمواصفات نجم الشباك السينمائي. هكذا، شارك في 34 عملاً حسب موقع «السينما دوت كوم» بين أفلام ومسرحيات ومسلسلات، بدأت بدور المطرب الذي قدمه في فيلم «لعنة امرأة» عام 1974 (تأليف فاروق صبري وإخراج نيازي مصطفى). ونظراً إلى نجاحه، أحبّ المنتجون أن يقدم دور المغني/ المطرب في الأفلام التي ظهر فيها كممثل، حتى إنّه جسّد هذه الشخصية حوالى عشر مرات. وكان آخر ما قدمه في هذا الإطار أغنية «صح النوم» في مسلسل «رمضان كريم» (إخراج سامح عبد العزيز، وتأليف أحمد عبد الله) عام 2017. وكانت الشهرة سبباً في أن يغني عبد الحليم حافظ مع عدوية «السح الدح إمبو» عام 1976.

تعرّض عدوية لما عُرف وقتها بمحاولة اغتيال فني، تعددت الآراء حول مدبرها، وانتهت بتناوله جرعة مخدر كبيرة أثرت في قدرته على الغناء. نتيجة لذلك، ابتعد عن الساحة لسنوات، تاركاً أغانيه تصدح في كل مكان. لذلك حتى عندما ظلّ قرابة عشر سنوات بعيداً من الوسط الفني، لم يكن غياباً كاملاً بقدر ما اعتُبر فترة توقف عاد بعدها ليتواجد بقوة ويغني مع الفنان اللبناني رامي عياش «الناس الرايقة»، معلناً عن عودته للغناء. وظهر مرة أخرى مع ابنه محمد عدوية (1976) الذي لم يحقق حتى الآن بصمةً كبيرة يمكن أن تضاهي بأي شكل من الأشكال إرث أبيه الفني.

أما آخر ظهور جماهيري للراحل، فكان في حفلة أحياها مع ابنه محمد في محافظة المنوفية في شهر تموز (يوليو) الماضي، حين غنى وسط حضور جماهيري كبير، وكانت أغنية «على وضعنا» آخر ما قدمه مع محمد عدوية ومحمد رمضان. كما شارك في تكريم الملحّن هاني شنودة في الاحتفال الذي أقيم له على هامش «موسم الرياض»، حيث غنى مقطعاً من أغنية «زحمة يا دنيا زحمة».

على بالي

أسعد أبو خليك

ستتوالى المرثيّات عن جيمي كارتر من المواقع المؤيّدة للحقّ الفلسطيني. لكنّ سِجلّ الرجل في الرئاسة من أشنع السجلّات؛ لأنّه نجحَ في:

1) فصل مصر عن الموقف العربي بالكامل.

2) تكريس المال والسلاح الأميركيَّين لدعم نظام الطغيان المصري وترسيخه لحماية اتفاقية السلام مع إسرائيل.

3) ترسيخ فكرة أنّ السلام بين الدول العربية وإسرائيل يجب أن ينفصل عن القضيّة الفلسطينيّة، وهذا تماماً ما رفَضه عبد الناصر عندما أصرّ على السلام «العادل والشامل». مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، زبغنيو بريجنسكي، كان يعرف بيروت وكان يلتقي فيها مع وليد الخالدي الذي أثّر عليه في التوقيع على «وثيقة بروكنغز» في 1975، وفيها اعتراف بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني (التقرير يجعل من الاعتراف مشروطاً بقبول الشعب الفلسطيني لسيادة إسرائيل). لكنّ برجنسكي تغيّر بمجرّد أن دخل البيت الأبيض: طلب وليد الخالدي موعداً للقائه ولكنّه رفض. طلب الخالدي موعداً من مساعده، ويليام كوانت (وكان من الموقّعين على وثيقة «بروكنغز») فقبِل الأخير. توجّه الخالدي إلى البيت الأبيض فلم يُسمح له بالدخول، فكان أن التقيا خارج البيت الأبيض (سمعتُ القصّة من الخالدي وأذِن لي بنشرها). كان كارتر شديد الحساسيّة نحو اللّوبي الإسرائيلي، خصوصاً عندما بدأ حملته الانتخابيّة للتجديد. تعرّض للنقد من عُمدة نيويورك، الصهيوني إد كوتش وغيره من عُتاة الصهاينة؛ لأنّهم ارتابوا من قُربه من السادات (قبل أن يعلموا كم أنّ السادات كان هِبة مصر للحركة الصهيونية العالميّة). بعد ترْكه البيت الأبيض، شعر كارتر بالذنب وجاهر بالدعوة إلى احترام الحقوق الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطينية. وقبل أن تُفتي منظّمات حقوق الإنسان الغربيّة متأخّرةً جدّاً (في السنتَيْن الأخيرتَيْن فقط) بأنّ إسرائيل هي دولة أبرتايد، كتبَ كارتر في 2006 كتاباً صنّف فيه إسرائيل دولة أبرتايد (لكنْ عندما تعرّض لنقد شديد أوضح أنّه يعني الضفّة والقطاع فقط). لكنْ لم يستطع كارتر التكفير عن ذنوبه بالنسبة إلى العرب؛ لأنّ كامب ديفيد كانت أكبر ضربة للعمل العربي المشترك ضدّ إسرائيل. كارتر أخرج مصر من الصراع وأتاح لإسرائيل شنّ الحروب ضدّ باقي العرب.

المفكرة

عبيدو باشا: «تلفزيون لبنان أيّام العز»

■ ضمن سلسلة الجلسات الحواريّة التي ينظمها مسرح «إشبيليّة» في صيدا، يستضيف المسرح في 4 كانون الثاني (يناير) الكاتب والمسرحي والصحافي اللبناني عبيدو باشا (الصورة)، في جلسة تحمل عنوان «تلفزيون الدولة، دولة التلفزيون». باشا، الذي شغل منصب مدير الفترة الصباحية في «تلفزيون لبنان» لمدة 14 عاماً، يتحدّث على خشبة «إشبيليّة» عن المراحل الذهبية للقناة التي عمل فيها، وعن نجومها وكواليسها وأسباب تراجعها. كما يشارك الجمهور تجاربه مع الشخصيات الثقافية والفنية التي استضافها «تلفزيون لبنان».

جلسة حواريّة مع عبيدو باشا: السبت 4 كانون الثاني (يناير) – الساعة السادسة مساءً – مسرح «إشبيليّة» (صيدا). للاستعلام: 03/1904497

الكوميكس يشهد: غزة أمام «التجويع الممنهج»

■ يتعمّد الاحتلال الصهيوني فرض سياسة تجويع ممنهجة ضد الشعب الفلسطيني منذ عقود. وقد تصاعدت هذه الممارسات إلى مستويات غير مسبوقة من العنف الإبادي في قطاع غزّة، وخصوصاً خلال الإبادة التي يشنها بحقّ أهالي القطاع منذ أكثر من عام. دفع هذا الوضع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، الأكاديمي مايكل فخري، إلى توثيق

سياسات التجويع الممنهجة التي يعتمدها الاحتلال ورفعها في تقرير إلى الأمم المتحدة. يُعدّ هذا التقرير الأول من نوعه في مجال حقوق الإنسان، إذ يتضمّن رسوماً مصوّرة أنجزها الفنان عمر خوري لتسليط الضوء على جرائم الاحتلال. تحت عنوان «التجويع الممنهج: الكوميكس وحق الفلسطينيين في الغذاء»، يستضيف «مسرح المدينة» في 7 كانون الثاني (يناير) صاحب التقرير مايكل فخري، وشريكه الفنان عمر خوري، في حوار تديره المحامية الدولية ومديرة مركز أبحاث «الأرض الفلسطينية» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، زينة جلاد. ستناقش جلاد مع فخري وخوري أفضل السبل التي يمكن من خلالها استخدام القانون الدولي والتقارير المصوّرة لتعزيز سيادة الشعب الفلسطيني على غذائه وموارده.

جلسة حواريّة «التجويع الممنهج: الكوميكس وحق الفلسطينيين في الغذاء»: الثلاثاء 7 كانون الثاني (يناير) – الساعة الخامسة مساءً - «مسرح المدينة» (الحمرا، بيروت). للاستعلام: 01/753011

فرقة «شكون» بين الشرف والإلكترونيك!

■ منذ تأسيسها أواخر عام 2015، تسعى فرقة «شكون»، إلى تقديم موسيقى تحكي لغة الشباب، وتجمع بين المحكيّات والإيقاعات الشرقيّة والموسيقى الإلكترونيّة. الفرقة التي تتألّف من السوريَّين أمين خاير وماهر القاضي والألماني ثوربن بيكر، تحط يوم 3 كانون الثاني (يناير) في بيروت، لتحيي حفلةً في AHM، تندرج ضمن جولة تحييها الفرقة حول العالم تحت عنوان «أعظم من جولة واحدة»، وتقدّم فيها أشهر مقطوعاتها القديمة والحصريّة.

حفلة «شكون»: الجمعة 3 كانون الثاني (يناير) – الساعة العاشرة والنصف مساءً – AHM (وسط بيروت). للاستعلام: 70/723555

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com